

Distr.
GENERAL

A/47/558
20 October 1992
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لموريتانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أطلب إليكم اتخاذ الترتيبات لتوزيع القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية السادسة والخمسين ، المعقودة في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (المرفق الأول) ، والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية الثامنة والعشرين ، المعقودة في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ (المرفق الثاني) ، وذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٢٧ من جدول الأعمال .

(توقيع) ولد محمد محمود

السفير

والممثل الدائم لجمهورية موريتانيا
الإسلامية لدى الأمم المتحدة
ورئيس المجموعة الإفريقية
لشهر تشرين الأول/أكتوبر

المرفق الأول

المحتويات

<u>أرقام الصفحات</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>عنوان القرار</u>
٥	CM/RES.1385 (LVI)	قرار بشأن جنوب افريقيا
		قرار بشأن الدعوة لعقد اجتماع عاجل لمجلس
٧	CM/RES.1386 (LVI)	الأمن لبحث الوضع في جنوب افريقيا
		قرار حول دول المواجهة وغيرها من الدول
٨	CM/RES.1387 (LVI)	المجاورة
٩	CM/RES.1388 (LVI)	قرار بشأن الوضع في الصومال
		قرار بشأن حق الدول في خياراتها السياسية دون
١١	CM/RES.1389 (LVI)	تدخل أجنبي
		قرار بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين
١٢	CM/RES.1390 (LVI)	في افريقيا
		قرار بشأن التعويض عما عانته افريقيا من
١٤	CM/RES.1391 (LVI)	أضرار نتيجة تجارة الرقيق واستغلاله
		قرار بشأن المشروع الإقليمي المشترك
١٤	CM/RES.1392 (LVI)	حول "مسار الرقيق"
١٧	CM/RES.1393 (LVI)	قرار بشأن الوضع في الشرق الأوسط
١٨	CM/RES.1394 (LVI)	قرار بشأن القضية الفلسطينية
		قرار بشأن تطبيق القرار حول تجريد افريقيا من
١٩	CM/RES.1395 (LVI)	الأسلحة النووية
		قرار بشأن العلاقات بين افريقيا ومجموعة الدول
٢١	CM/RES.1396 (LVI)	المستقلة
		قرار بشأن دراسة دمج الاتحاد الافريقي
		للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد
٢٢	CM/RES.1397 (LVI)	الافريقي

المحتويات (تابع)

<u>أرقام الصفحات</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>عنوان القرار</u>
		قرار بشأن تنمية الشبكة الافريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية
٢٣	CM/RES.1398 (LVI)	
٢٥	CM/RES.1399 (LVI)	قرار بشأن التنمية الصناعية في افريقيا
٢٧	CM/RES.1400 (LVI)	قرار بشأن التجارة
٢٨	CM/RES.1401 (LVI)	قرار بشأن المعرض التجاري الافريقي السادس
٣٠	CM/RES.1402 (LVI)	قرار حول المعرض التجاري الافريقي العربي الأول
٣١	CM/RES.1403 (LVI)	قرار بشأن الكوارث في افريقيا
		قرار بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات الجفاف والمجاعة في افريقيا
٣٣	CM/RES.1404 (LVI)	
٣٤	CM/RES.1405 (LVI)	قرار بشأن حالة الجفاف في الجنوب الافريقي
		قرار بشأن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة
٣٥	CM/RES.1406 (LVI)	
		قرار بشأن إنشاء المعهد الافريقي لمحو الأمية والتعليم المستمر للكبار في نيامي (النيجر)
٣٧	CM/RES.1407 (LVI)	
		قرار بشأن المؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الافريقي
٣٨	CM/RES.1408 (LVI)	
		قرار بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو
٤٠	CM/RES.1409 (LVI)	
		قرار بشأن نتائج أعمال الدورة العادية الخامسة عشرة للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية
٤٢	CM/RES.1410 (LVI)	
		قرار بشأن النهوض بالصناعات الثقافية : عوامل تحقيق التنمية في افريقيا
٤٣	CM/RES.1411 (LVI)	
٤٤	CM/RES.1412 (LVI)	قرار بشأن تطبيق التكنولوجيا الحيوية

المحتويات (تابع)

<u>أرقام الصفحات</u>	<u>رقم القرار</u>	<u>عنوان القرار</u>
٤٦	CM/RES.1413 (LVI)	قرار بشأن وضع المهاجرين في افريقيا قرار بشأن تعزيز العلاقات والتعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والمركز الافريقي للدراسات النقدية
٤٧	CM/RES.1414 (LVI)	قرار بشأن الخطة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات (UN-NADAF)
٤٩	CM/RES.1415 (LVI)	قرار حول البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لافريقيا جنوب الصحراء - المرحلة الثانية
٥١	CM/RES.1416 (LVI)	قرار بشأن المشروع المشترك للبحوث الخاصة بزراعة الحبوب الغذائية في الأراضي شبه القاحلة في افريقيا (سافجراد)
٥٢	CM/RES.1417 (LVI)	قرار حول انتحال الأعمال الموسيقية والأدبية والفنية
٥٤	CM/RES.1418 (LVI)	قرار بشأن إعلان اليوم الدولي للكتاب الافريقيين والاحتفال السنوي به
٥٥	CM/RES.1419 (LVI)	قرار بشأن النهوض بحقوق الإنسان في افريقيا
٥٦	CM/RES.1420 (LVI)	قرار شكر
٥٨	CM/RES.1421 (LVI)	

CM/RES.1385 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن جنوب افريقيا

إن مجلس منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ،
بالسنغال في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بقراراته وإعلاناته ومقرراته السابقة بشأن جنوب افريقيا ،

وإذ يذكر أيضا بمقررات اللجنة المختصة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعنية
بالجنوب الافريقي خلال دورتها الثامنة المنعقدة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بأروشا ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ،

وبعد أن بحث تقرير الأمين العام والدورة العادية الثامنة والخمسين للجنة تحرير افريقيا بشأن
التطورات في جنوب افريقيا وكذلك التقرير الخاص بمهمة فريق المتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في
جنوب افريقيا ،

وبعد أن بحث أيضا التقارير المفصلة الصادرة عن حركات التحرير الوطني والمؤتمر الوطني
الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع بشأن الوضع السائد في جنوب افريقيا ،

وإذ يسجل بقلق عميق أن عملية المفاوضات في إطار "كوديسا" قد وصلت إلى طريق مسدود
بسبب رفض النظام قبول المبادئ الديمقراطية المقبولة عالميا في عملية وضع الدستور ،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تصاعد العنف في جنوب افريقيا رغم نداءات المجتمع الدولي المتكررة
لوقف المذبحة التي تشكل عقبة رئيسية أمام عملية المفاوضات ،

واقترعا منه بأن وحدة العمل والتلاحم بين حركات التحرير والقوى الديمقراطية الأخرى في جنوب
افريقيا في إطار الجبهة الوطنية المتحدة تبدو ضرورية للغاية في هذه المرحلة الحاسمة من الكفاح وتمثل
أفضل وسيلة للاسراع في عملية المفاوضات التي تستهدف قيام جنوب افريقيا لا عنصرية وديمقراطية
ومتحدة ،

١ - يؤكد مرة أخرى على رغبة افريقيا في القضاء على الفصل العنصري وقيام جنوب افريقيا
جديدة لا عنصرية ، ديمقراطية ومتحدة بفضل مفاوضات حقيقية ونزيهة ؛

- ٢ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء العقوبات أمام المفاوضات ويوجه نداء إلى النظام بأن يبادل الأطراف الأخرى نواياها الصادقة داخل "كوديسا" لكفالة نجاح هذه العملية على وجه السرعة مما يتيح قيام حكومة مؤقتة وإجراء انتخابات للجمعية التأسيسية المكلفة بصياغة دستور جديد للبلاد ؛
- ٣ - يناشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الاستمرار في ممارسة ضغوط على حكومة دي كليرك ومعالجة المشاكل التي أدت إلى عرقلة المفاوضات بغية عودة العملية إلى مسارها ؛
- ٤ - يؤكد من جديد على الضرورة الملحة لتوحيد صفوف حركات التحرير والقوى الأخرى المناهضة للفصل العنصري وتعزيز تلاحمها بغية الاسراع بعملية التغيير في جنوب افريقيا ؛
- ٥ - يدين بشدة مرتكبي أعمال العنف الذي لا يزال يدمر جنوب افريقيا ويندد بنظام بريتوريا لممارسة العنف ؛
- ٦ - يرحب بالقرارات التي اتخذتها اللجنة المختصة لرؤساء الدول والحكومات خلال دورتها الثامنة التي عقدت في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ بأروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة . بما في ذلك ارسال فريق للمراقبة إلى جنوب افريقيا كاسهام ملموس من جانب منظمة الوحدة الافريقية في عملية المفاوضات والجهود الرامية إلى إنهاء العنف ؛
- ٧ - يصدق على ما خرج به التقرير الخاص بمهمة المراقبة في جنوب افريقيا والذي يشير إلى تواطؤ عناصر قوات الأمن في جنوب افريقيا مع مؤيدي حزب انكاثا للحرية وأنهم يتحملون المسؤولية الأساسية عن أعمال العنف ؛
- ٨ - يوجه نداء عاجلا إلى نظام الحكم بأن يتخذ على الفور الإجراءات الكفيلة بوقف موجة العنف بما في ذلك القضاء على بؤر ومعسكرات قوات الردع وفرض التدابير الأمنية في القطارات ومحطات السكك الحديدية وكذلك بالتطبيق الصارم للقانون الخاص بحظر حمل الأسلحة النارية والأسلحة الهجومية في الاجتماعات العامة وكذلك تصفية القوات المرتزقة وطردها من جنوب افريقيا ؛
- ٩ - كما ينشد الدول الأعضاء والمجتمع الدولي احترام قرار اللجنة المختصة لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بالامتناع عن إقامة علاقات رسمية مع جنوب افريقيا إلى حين أن يتم تنصيب حكومة في البلاد مؤقتة تكون مسؤولة عن الاشراف عن المرحلة الانتقالية إلى الحكم الديمقراطي ، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وعادلة وفقا لنظام الانتخابات العامة للراشدين على أساس اقتراع عام للناخبين ؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يتابع المسألة بصورة وثيقة وأن يتقدم بتقرير إلى الدورة العادية السابعة والخمسين لمجلس الوزراء .

CM/RES.1386 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن الدعوة لعقد اجتماع عاجل لمجلس
الامن لبحث الوضع في جنوب افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بقراره السابق بشأن الوضع في جنوب افريقيا ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد أعمال العنف في جنوب افريقيا والموجهة نحو مراكز تجمع السود وبخاصة المذبحة الأخيرة التي وقعت في مدينة بويبا تونغ خلال ليلة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وما أعقب ذلك من قيام قوات الجيش والشرطة التابعة للنظام بإطلاق النار على المتظاهرين العزل ،

وإذ يؤكد أن حكومة جنوب افريقيا مسؤولة عن اتخاذ كل التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف فوراً ، وحماية أرواح وممتلكات كل مواطني جنوب افريقيا ،

وإذ يرى أن استمرار حلقة العنف الحالية يهدد على نحو خطير عملية التفاوض السلمي وتحويل جنوب افريقيا إلى دولة ديمقراطية غير عنصرية ، موحدة ،

وإذ يعرب عن يقينه بضرورة قيام المجتمع الدولي بالتحري عن أسباب العنف واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد له على نحو سريع ،

١ - يدين بقوة أعمال العنف التي ارتكبت ضد سكان بويبا تونغ وغيرها من مدن السود ؛

٢ - يدين كذلك حكومة جنوب افريقيا لعدم اتخاذها تدابير فعالة لوقف أعمال العنف الدائرة ويطالب بأن تتخذ حكومة بريتوريا التدابير الفورية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ؛

٣ - يطلب بإجراء تحقيق شامل وعلني حول هذه الحوادث وغيرها من حوادث العنف وحول دور قوات الأمن في ارتكابها وفي هذا الصدد ، يؤكد مجدداً قراره بإرسال بعثة تقصي حقائق من خبراء منظمة الوحدة الافريقية إلى جنوب افريقيا للتحقيق في أعمال العنف ؛

CM/RES. 1387 (LVI) Rev.1

قرار

حول دول المواجهة وغيرها من الدول المجاورة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٧٧ إلى ٧٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام ولجنة التنسيق لتحرير أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الوضع غير المستقر في الجنوب الأفريقي الذي يرجع سببه إلى نظام الفصل العنصري اللإنساني البغيض ،

وإذ يعي تماماً التضحيات الضخمة التي تستمر دول المواجهة في بذلها خلال الكفاح من أجل التحرير الكامل لأفريقيا ،

١ - يشيد بدول المواجهة والدول المجاورة الأخرى على تضحياتها المستمرة ويدعم شعب جنوب أفريقيا في كفاحه الشرعي ضد الفصل العنصري والاستعمار ؛

٢ - يناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل الاستمرار في تقديم جميع أنواع المساعدات التي ناميبيا لتمكينها من تعزيز الحكومة على نحو أكبر وضمان الأمن وتحقيق التنمية الاقتصادي في ذلك البلد ؛

٣ - يؤكد مجدداً أن خليج والنيس والجزر الساحلية يعتبران جزءاً لا يتجزأ من ناميبيا ويحث على التعجيل بإعادة دمج هذه المناطق في أراضي ناميبيا وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٢ (١٩٧٨) ؛

٤ - يشجب تصليب جنوب أفريقيا في المفاوضات الجارية الرامية إلى حل النزاع على خليج والنيس والجزر الساحلية ويرفض على وجه الخصوص إقامة أي روابط بين هذه المفاوضات وبين المباحثات السياسية والدستورية داخل جنوب أفريقيا نفسها ؛

٥ - يناشد جنوب أفريقيا التعجيل بتنفيذ الإدارة المشتركة المؤقتة التي تم الاتفاق بشأنها والاتفاق أيضاً على موعد محدد ونهائي لإعادة دمج المناطق المذكورة في أراضي ناميبيا ؛

- ٦ - يلاحظ بقلق شديد الحرب المدمرة وعمليات زعزعة الاستقرار المتواصلة التي تقوم بها حركة رينامو في موزامبيق ويعرب عن شعوره بالصدمة والفرع إزاء استمرار أعمال وقتل المدنيين ، لاسيما ، النساء منهم والأطفال والمسنين ؛
- ٧ - يشيد بالرئيس جواكو شانو لجهوده المتواصلة في البحث عن السلام والاستقرار في موزامبيق ، وفي خلق الظروف الضرورية لتطبيع الحياة لجميع مواطني ذلك البلد ؛
- ٨ - يعرب عن تقديره مجددا لروح المرونة والتوفيق التي أظهرتها حكومة موزامبيق أثناء المفاوضات التي تمت في روما ويدع حركة رينامو إلى ان تستجيب لذلك استجابة حسنة ؛
- ٩ - يشيد بجهود أنغولا لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية ويشجع حكومة وشعب أنغولا على مواصلة جهودها الراهنة لاستعادة السلام والوثام ؛
- ١٠ - يناشد الأطراف المعنية ، لا سيما حركة يونيتا أن تلتزم التزاما تاما بنص وروح اتفاقيات السلام وأن تكف عن أي عمل قد يعرض عملية السلام للخطر ، وذلك للسماح بإجراء انتخابات عامة منظمة وسلمية في ذلك البلد في ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ ؛
- ١١ - يناشد المجتمع الدولي مجددا منح المساعدة المادية والفنية للعملية الانتخابية وللتكامل الاجتماعي للجنود المسرحين في أنغولا ؛
- ١٢ - يجدد مناشدته للمجتمع الدولي استئناف كافة المساعدات الممكنة إلى دول المواجهة والبلدات المجاورة حتى تنتعش اقتصاداتها من آثار السنوات الطويلة من زعزعة الاستقرار .

CM/RES.1388 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن الوضع في الصومال

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن استمع إلى تقرير الأمين العام حول الوضع في الصومال ،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد تجاه الوضع السائد في الصومال وما يترتب عليه من عواقب مأسوية ، لا سيما بالنسبة للسكان المدنيين ،

وإذ يأخذ في الاعتبار آثار النزاع الصومالي على السلام والاستقرار في المنطقة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الجهود المحمودة المشتركة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، من أجل إعادة السلام والأمن إلى الصومال ، ويأخذ علماً بالتوقيع ، يوم ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ ، على اتفاقية مقديشيو بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار ،

وإذ يسجل - بارتياح - الجهود المبذولة من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك المبادرات المحمودة التي اتخذتها دول المنطقة لإيجاد تسوية لمشكلة اللاجئين وتيسير توصيل المعونات إلى السكان المتضررين وكذا لتمكين الحوار بين الفصائل الصومالية المختلفة ؛

واقتراناً منه بضرورة توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار تطبق على الأراضي الصومالية برمتها والدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية ،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتقديم مساعدة إنسانية إلى الشعب الصومالي ،

١ - يأخذ علماً بتقرير الأمين العام ؛

٢ - يطلب من كافة الفصائل الصومالية المختلفة استمرار التزامها بوقف إطلاق النار وتحمل مسؤولياتها بالعمل من أجل انعقاد مؤتمر مصالحة وطنية في أقرب فرصة ؛

٣ - يؤكد على وحدة أراضي الصومال وسلامتها الإقليمية ، ويشجع دول المنطقة على مواصلة جهودها بغية إحلال السلام في الصومال والمحافظة على الاستقرار الإقليمي ويدعوها إلى مضاعفة جهودها من أجل عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

٤ - يطلب هيئة مكتب رؤساء الدول والحكومات للقيام بمسعى يستهدف التوصل إلى صيغة مناسبة لإقرار المصالحة والسلام في الصومال ؛

٥ - يحث الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ القرار رقم ٧٣٣ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كل بنوده ؛

٦ - يعرب عن امتنانه للدول والمنظمات الدولية التي تقدم مساعدتها الإنسانية للسكان المتضررين ؛

٧ - يوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي برمته ، لكي يزيد من المساعدات الإنسانية للصومال ويسهم كذلك في إعادة إقامة البنى الأساسية في الصومال ؛

٨ - يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى دورته العادية القادمة .

CM/RES.1389 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن حق الدول في خياراتها السياسية دون تدخل أجنبي

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في المدة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ،

إذ يأخذ في الاعتبار أنه بمقتضى مادته الثالثة يؤكد ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية رسميا بين أمور أخرى على المبادئ الآتية :

- مساواة جميع الدول الأعضاء ؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ؛
- سلامة أراضي كل دولة وحقوقها الثابت في وجود مستقل .

وإذ يذكر بإعلان حول وضع افريقيا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتغييرات الجارية حاليا في العالم والذي يقتضي من البلدان الافريقية أن تعزز مؤسساتها الاقتصادية بكامل السيادة وعلى أساس القيم الاجتماعية والثقافية الافريقية ،

وإذ يذكر كذلك بالأحكام ذات الصلة المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يشير إلى تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي أكد على أنه يجب في مجال الديمقراطية أن يؤخذ في الحسبان احتياجات وظروف المجتمعات الأفريقية الخاصة ،

١ - يؤكد من جديد حق كل بلد في تحديد مؤسساته السياسية بحرية وبكامل السيادة دون أن تفرض عليه اختيارات من الخارج ،

٢ - يدعو الدول الأجنبية عن افريقيا من الكرة الأرضية إلى الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الافريقية ،

٣ - يكلف الأمين العام بأن يتابع عن كثب هذه المسألة وأن يقدم عنها تقريراً إلى الدورة القادمة لمجلس الوزراء .

تحفظات من الرأس الأخضر .

CM/RES.1390 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن تدارس تقرير الأمين العام بشأن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا وتقرير لجنة الخمسة عشر بشأن اللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يعرب عن قلقه أنه على الرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن فإن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا لا يزال خطيراً ،

وإذ يذكر بالإعلان (XXVI) AHG/DECL.1 الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية حول الوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي في افريقيا والتغييرات الأساسية التي تحدث في العالم وبخاصة أجزاءه المتصلة بالسلام والاستقرار في القارة ،

وإذ يعرب عن تقديره لنتائج مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في القرن الافريقي حول القضايا الإنسانية الذي عقد في أديس أبابا خلال الفترة من ٨ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ،

١ - يأخذ علماً بتقارير الأمين العام ولجنة الخمسة عشر بشأن اللاجئين حول وضع اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا ،

٢ - يعرب عن امتنانه للدول الأعضاء التي ظلت توفر الملجأ وتقدم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين انطلاقاً من روح التضامن والتعاون الافريقي وكذلك للدول الأعضاء التي تسعى إلى تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة توطين وإعادة تأهيل اللاجئين والمشردين على الأصعدة الوطنية والإقليمية

ويناشد الدول الأعضاء الأخرى المعنية على تهيئة الظروف التي تؤدي الى عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن بمساعدة منظمة الوحدة الافريقية ومنوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين :

٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى بذل كل ما في وسعها لتحقيق تسويات سلمية للنزاعات التي تنشب فيما بين البلدان وفي داخلها وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية والميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب :

٤ - يعرب عن تقديره للأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية للجهود التي تبذل لتشجيع حل وإدارة النزاعات سلميا في افريقيا مما يجنبها أحد الأسباب الرئيسية لطلب اللجوء ،

٥ - يشيد بمنوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والجهات المانحة الدولية للمساعدة الإنسانية التي تواصل تقديمها للاجئين والعائدين والمشردين ويحث المجتمع الدولي مرة أخرى ، على توفير موارد إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء الأشخاص :

٦ - يناشد الأطراف المعنية العمل على تحديد ممرات آمنة في مناطق النزاع لضمان التسليم العاجل والأمن لمساعدات الإغاثة للاجئين والمشردين وسلامة العاملين في مجال الإغاثة :

٧ - يشيد ببلدان القرن الافريقي لما اتخذته من مبادرات تستهدف ، من بين أمور أخرى ، معالجة مشاكل اللاجئين والمشردين على نحو ما برز في مؤتمر قمته حول القضايا الإنسانية ويطلب من المجتمع الدولي توفير المساعدة الكافية استكمالا لجهود الدول الأعضاء المعنية :

٨ - يسترعي اهتمام المجتمع الدولي على نحو عاجل بالحاجات العاجلة للاجئين والسكان الذين يعانون من جفاف ومجاعة لم تشهد لهما منطقة الجنوب الافريقي والقرن الافريقي مثيلا :

٩ - يطلب من الأمين العام ولجنة الخمسة عشرة بشأن اللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية مراقبة التطور في وضع اللاجئين في القارة وبصفة خاصة حالة الأمن الخطيرة التي يواجهها العائدون إلى وطنهم ، جنوب افريقيا ، وكذلك تنفيذ إعلان الخرطوم بشأن أزمة اللاجئين في افريقيا ورفع تقرير دوري إلى مجلس الوزراء .

CM/RES.1391 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن التعويض عما عانتة افريقيا من أضرار
نتيجة تجارة الرقيق واستغلاله

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالقرارين رقمي ١٣٣٩ لمجلس الوزراء (د - ٥٤) و ١٣٧٣ (د - ٥٦) بشأن التعويضات عن الأضرار التي لحقت بافريقيا من جراء تجارة الرقيق والاستغلال ،

وإذ تدارس التقرير المرحلي للأمين العام (الوثيقة رقم ١٧١٤ لمجلس الوزراء (د-٥٦) بشأن تنفيذ هذين القرارين ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام :

٢ - يوجه الشكر للجنة الدولية حول التعويضات لما قدمته من إسهام قيم إلى الأمانة العامة ويشجعها على ذلك ؛

٣ - يحث مجموعة الشخصيات البارزة والدول الأعضاء على تقديم مساندتها لما تقوم به منظمة الوحدة الافريقية من مسعى بغية التعويض عما عانتة افريقيا من أضرار نتيجة تجارة الرقيق واستغلاله ؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يعرض تقريراً على دورته الثامنة والخمسين حول تطور المشروع .

CM/RES.1392 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن المشروع الاقليمي المشترك حول "مسار الرقيق"

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين بـداكار - السنغال خلال الفترة من ٢٢ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالمبادئ الأساسية التي ارتكز عليها إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وخاصة مبدأي السلام والتضامن بين الشعوب والأمم ،

وإذ يذكر بقراره رقم CM/Res.1339 (LIV) المعتمد خلال دورته العادية الرابعة والخمسين وقراره رقم CM/Res.1373 (LIV) المعتمد خلال دورته العادية الخامسة والخمسين وقراره رقم CM/Res.1166 (XLVIII) ،

وإذ يذكر بالأهداف الرئيسية التي تسعى منظمة اليونسكو إلى تحقيقها في إطار العقد العالمي للتنمية الثقافية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الشعوب الإفريقية والشعوب السوداء المهاجرة ("الإفريقيين الأمريكيين" ولاسيما سكان البحر الكاريبي) تنحدر من نفس الأصل الإفريقي الذي يقيم فيما بينها صلة القرابة ومرت بنفس الظروف التاريخية الصعبة من تجارة الرقيق مع ما ترتب عليها من آثار على التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في كل من مجتمعاتها ، كما تتحلى بنفس التصميم على تعزيز التعاون فيما بينها عبر المحيط الأطلسي بغية تحقيق تنمية تضامنية مع الأخذ في الاعتبار لأوجه التشابه بين هوياتها الثقافية ،

وإذ يذكر بنتائج أعمال مختلف اجتماعات الخبراء الذين استعانت منظمة اليونسكو بمشورتهم في إطار كتابة التاريخ العام لإفريقيا والذين أوصوا ، بين أمور أخرى بجمع مختارات تاريخية متعددة التخصصات تتبع ما يلي :

* تتضمن الآثار الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لتجارة الرقيق على إفريقيا وعواقبها على المجتمعات والحكام ؛

* قياس الآثار السكانية لتجارة الرقيق على القارة الإفريقية وتقييم ما ترتب على ذلك من ثراء للاقتصادات القائمة على نمط استغلال الرقيق ؛

- يأخذ في الاعتبار العزم الراسخ على التضامن والتعاون بين إفريقيا والسود المهاجرين ، الذي أعربت عنه القمة الأولى لرؤساء الدول الإفريقيين والمسؤولين من السود الأمريكيين التي عقدت في ابيدجان خلال الفترة من ١٧-١٩ إبريل ١٩٩١ ، وكذلك التوصية الصادرة عن الاجتماع الدولي للخبراء بشأن "مسار الرقيق" الذي نظمته هايتي في "بورت برانس" من ١١-١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ والمتعلق بالدعوة إلى عقد ندوة دولية عام ١٩٩٢ بمبادرة من بنن وذلك بهدف تقييم الآثار الناجمة عن أحداث عام ١٤٩٢ على إفريقيا ومهاجريها السود وإعادة تأكيد التزام الشعوب المنحدرة من أصل إفريقي باحترام أهداف الحرية

والكرامة لكافة الشعوب وتحديد آليات لتعزيز التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية
لافريقيا ومهاجريها السود ؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أن منظمة اليونسكو أدرجت مشروع "مسار الرقيق" ضمن الأنشطة الخاصة
بالعقد العالمي للتنمية الثقافية ،

واقترنا منه بأنه لا سبيل إلى حل مسألة التعويضات بصورة مسؤولة ما لم تحدد طبيعة الأضرار
بطريقة منهجية وعلمية ،

١ - يعرب عن تأييده لقيام جمهورية بنن بتنظيم مؤتمر عالمي خلال الفترة من ٥ - ١٠
ديسمبر ١٩٩٢ يكون نقطة انطلاق لمشروع إقليمي مشترك : "مسار الرقيق" ؛

٢ - يدعو الدول الأعضاء إلى ما يلي :

* مساندة مشروع "مسار الرقيق" باعتباره مشروعاً ثقافياً مشتركاً من شأنه أن يسهل معرفة
وتقييم أفضل لأثار تجارة الرقيق على العلاقات الدولية المعاصرة من أجل تعزيز تعاون ثقافي أوضح بين
افريقيا ومهاجريها السود وشركائها على سواحل المحيط الأطلسي بصفة خاصة ؛

* الإسهام في تنفيذ المشروع الإقليمي المشترك "مسار الرقيق" في إطار العقد العالمي للتنمية
الثقافية ؛

٣ - يوجه نداء للدول الأعضاء والافريقيين في القارة وإلى أولئك المهاجرين وكافة أصحاب
النوايا الصادرة في العالم أجمع كي يقدموا الدعم المعنوي والمساهمة الفنية والمادية والمالية لتنفيذ مشروع
"مسار الرقيق" ؛

٤ - يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية :

* القيام بجميع الأنشطة اللازمة لتوعية الدول الأعضاء والرأي العام القاري ، والإقليمي
المشترك على نطاق واسع بتنظيم احتفال بالذكرى العالمية "لمسار الرقيق" من ٥ إلى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢
في بنن في إطار الافتتاح الرسمي في تنفيذ مشروع "مسار الرقيق" ؛

* منح دعم معنوي وتقني ومالي للبدء في تنفيذ المشروع رسمياً .

CM/RES.1393 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن الوضع في الشرق الأوسط

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار/السنغال خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حول الوضع في الشرق الأوسط المتضمن في الوثيقة رقم ١٧١٦ (د - ٥٦) ،

وإذ يسترشد بالمبادئ والأهداف الواردة في (ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة) وبالتصميم المشترك للشعوب الأفريقية والعربية على توحيد قواها للحفاظ على حريتها واستعادة حقوقها الأساسية المشروعة ،

وإذ يذكر بأن المسألة الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط ،

١ - يؤكد من جديد جميع القرارات الصادرة عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ويعرب عن دعمه المطلق للشعب الفلسطيني والبلدان العربية التي هي ضحية العدوان الاسرائيلي ؛

٢ - يعرب عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبقية المجتمع الدولي لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط بفضل انعقاد مؤتمر السلام وبدء المفاوضات بين الأطراف المعنية على أساس الشرعية الدولية بما في ذلك قراري مجلس الأمن رقما (٢٤٧ - ٢٢٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام وهو المبدأ الذي يؤدي تطبيقه إلى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ؛

٣ - يؤيد أيضا اقتراح الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ويشجب رفض اسرائيل التخلي عن إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ويطلب من مجلس الأمن للأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لتدمير هذه الأسلحة ؛

٤ - يطلب من منظمي مؤتمر السلام توجيه الدعوة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للمشاركة في مؤتمر السلام على غرار المنظمات الأخرى نظرا لما توليه منظمة الوحدة الأفريقية من اهتمام بإحلال السلام في الشرق الأوسط والبحث عن حل عادل للمشكلة الفلسطينية ؛

٥ - يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات الاستثمار بالامتناع عن تقديم أي دعم لإسرائيل في الأعمال التي تمارسها في الأراضي المحتلة وعن إقامة أي علاقة تعاون مع ذلك البلد من شأنها تمكينه من استغلال موارد الأراضي العربية المحتلة ويطالب إسرائيل بوضع حد لانتهاكاتها ؛

٦ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية متابعة تطور الموقف بالشرق الأوسط وتقديم تقرير عنه للدور العادية القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية .

* * * * *

CM/RES.1394 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن القضية الفلسطينية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار/السنغال خلال الفترة من ٢٢-٢٨ حزيران/يونية ١٩٩٢ .

إذ تدارس تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن المسألة الفلسطينية وثيقة رقم CM/1716 (LVI) ،

وإذ يذكر بالقرارات ذات الصلة المعتمدة من الدورات السابقة لمجلس الوزراء ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن المسألة الفلسطينية ،

وإذ يؤكد من جديد شرعية كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل استرداد أراضيه وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة ،

١ - يؤكد جميع القرارات والتوصيات السابقة التي اعتمدتها دورات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء لمنظمة الوحدة الإفريقية بشأن المسألة الفلسطينية ؛

٢ - يؤكد أن المسألة الفلسطينية هي لب نزاع الشرق الأوسط وأن إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس ؛

٣ - يعرب عن ارتياحه للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط ويرحب بقرار روسيا الاستمرار في رعاية مؤتمر السلام ؛

٤ - يرحب أيضا ببدء المفاوضات بين الأطراف المعنية على أساس احترام القانون الدولي خاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٢٢٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والتي يؤدي تطبيقها إلى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ويتيح للشعب الفلسطيني استرداد حقوقه الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وحقه في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ؛

٥ - يؤكد مجددا تضامنه ودعمه الكامل للنضال العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد ؛

٦ - ويعرب عن مساندته للانتفاضة الشعبية الفلسطينية بالأراضي المحتلة ؛

٧ - يدين بشدة الأعمال اللاإنسانية التي ترتكبها اسرائيل بصفة مستمرة ضد سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وكل ما من شأنه تدنيس حرمة الأماكن المقدسة ؛

٨ - يدين استمرار اسرائيل في سياستها التوسعية وانتهاكاتها لحقوق الانسان والمواثيق والمعاهدات الدولية مما يشكل العقبة الأساسية أمام احلال سلام عادل وشامل في المنطقة ؛

٩ - يطلب من المجتمع الدولي القيام على وجه السرعة بضمان الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي ويحث اسرائيل الدولة المحتلة على التقيد بكافة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، بشأن حماية المدنيين إبان الحرب ؛

١٠ - يدين بشدة سياسة توطين اليهود المهاجرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ويطلب إلى الولايات المتحدة تمشيا مع موقفها المعلن اتخاذ التدابير اللازمة لوقف عملية توطين اليهود والمهاجرين في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة تطورات المسألة الفلسطينية وتقديم تقرير بشأنها إلى الدورة القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ؛

CM/RES.1395 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن تطبيق القرار حول تجريد افريقيا من الأسلحة النووية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالقرار رقم ١١ لرؤساء الدول والحكومات (دورة ١) حول تجريد افريقيا من الأسلحة النووية الذي اعتمدته قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة عام ١٩٦٤ .

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة أرقام ٣ لمجلس الوزراء (د - ١) والقرار رقم ٢٨ لمجلس الوزراء (د - ٢) و ٧١٨ لمجلس الوزراء (د - ٣٣) والقرار رقم ١١٠١ لمجلس الوزراء (د - ٤٦) - تعديل أول ، والقرار رقم ١٣٤٢ لمجلس الوزراء (د - ٥٤) بشأن نزع السلاح العام وتجريد افريقيا من الأسلحة النووية ،

وإذ يضع في الاعتبار القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن المسألة ولاسيما القرارين رقمي ١٦٥٧ (د - ١٦) و ٤٣/٢٤ بـء بشأن تطبيق الإعلان حول تجريد افريقيا من الأسلحة النووية ،

وإذ يوقن بأن تطور الوضع الاقليمي والدولي موات لتطبيق هذا الإعلان في أقرب وقت ،

١ - يقرر تشكيل مجموعة حكومية مشتركة للخبراء بموجب القرار رقم ١٣٤٢ لمجلس الوزراء (د - ٥٤) كما يلي : الجزائر ، مصر ، اثيوبيا ، موريشيوس ، السودان ، الكاميرون ، زائير ، نيجيريا ، السنغال ، توغو ، ناميبيا وزمبابوي ، ويكلف هذه المجموعة لخبراء كافة الدول الأعضاء ببحث تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن الاجراءات والعناصر لإعداد اتفاقية أو معاهدة بشأن تجريد افريقيا من الأسلحة النووية ؛

٢ - يقرر عقد اجتماع مشترك للمجموعة الحكومية المشتركة ، مجموعة خبراء الأمم المتحدة بغية إعداد مشروع معاهدة اتفاقية ترسل إلى الدول الأعضاء لبدء الملاحظات والتعقيبات قبل الدورة العادية الثامنة والخمسين لمجلس الوزراء ؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى منظمة الوحدة الافريقية كل مساعدة قد تطلبها منه لعقد اجتماع المجموعة الحكومية المشتركة والاجتماع المشترك للمجموعتين في اطار المساهمات الطوعية المقدمة من الأمم المتحدة للحملة العالمية من أجل نزع السلاح ؛

٤ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية اتخاذ كافة التدابير لتنفيذ هذا القرار .

CM/RES.1396 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن العلاقات بين افريقيا ورابطة الدول المستقلة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

وإذ يأخذ في الاعتبار التغييرات التي طرأت على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا وإنشاء دول جديدة باسم رابطة الدول المستقلة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار العلاقات الودية ، والمميزة أحيانا التي كان يقيمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا مع عدد كبير من البلدان الافريقية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا قد قدم ، على هذا الأساس ، أشكالا كثيرة من المساعدات الهامة إلى بعض البلدان الافريقية بتوفير منح دراسية خصيصا لطلابها ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا قدم ، على ذات أساس العلاقات المميزة مع بعض الدول الافريقية وفي اطار سياسة التعاون التي كان يتيحها ، منحا وقروضا في مجال المعدات الزراعية والعسكرية كليهما ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الاتحاد الروسي يضطلع الآن بالالتزامات الدولية التي كان يتحملها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا ،

١ - يعرب عن استعداد الدول الافريقية للتعاون مع رابطة الدول المستقلة في البحث عن حلول للمشاكل التي يمكن أن تنشأ من الالتزامات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا والدول الافريقية ؛

٢ - يناشد الاتحاد الروسي الذي تولى التزامات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا احترام الالتزامات المذكورة ، بما في ذلك دفع تكلفة المنح الدراسية المقدمة إلى الطلاب الافريقيين إلى حين الانتهاء من دوراتهم الدراسية ؛

٣ - يناشد كذلك رابطة الدول المستقلة أن تميز بين القروض والمنح في اطار تقدير الديون ؛

٤ - يطلب من فريق الاتصال المعني بالديون أن يتصل بسلطات رابطة الدول المستقلة بفرض التوصل إلى تقدير ملائم تقبله جميع الأطراف ، من أجل الاضطلاع بالمفاوضات وفقا للأنظمة النافذة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ؛

٥ - يطلب إلى فريق الاتصال المعني بالديون أن يقدم إلى مجلس الوزراء تقريراً بشأن هذه المسألة .

CM/RES.1397 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن دراسة دمج الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد الافريقي

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام بشأن دمج الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد الافريقي ، وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧١٧ (د - ٥٦) ،

وإذ يذكر بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٥٠ (د - ٢٤) الذي طلب إلى الأمين العام إجراء دراسة حول دمج الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد الافريقي ،

وإذ يذكر أيضاً بقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٤٠ (د - ٥٠) وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٤٦ (د - ٥٤) بشأن الصعوبات المالية التي تواجه الوكالات المتخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ يدرك أهمية قطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الفرعي في توفير البنى الأساسية اللازمة للتكامل الاقتصادي في القارة وتشجيع التجارة فيما بين الدول الافريقية ،

واقتراناً منه بضرورة تنسيق أنشطة الدول الأعضاء في مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بطريقة مقتردة وذات فعالية من حيث التكلفة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تواجه الدول الافريقية والتي انعكست سلباً على مقدرة الدول الأعضاء على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد الافريقي ،

وإذ يعي ضرورة إعادة هيكلة وترشيد المنظمات الإقليمية والقارية في مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية على ضوء جهود افريقيا لإنشاء جماعة اقتصادية افريقية ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام عن الدراسة الخاصة بدمج الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واتحاد البريد الافريقي ؛

٢ - يعرب عن امتنانه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل الدراسة ؛

٣ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية التأكد من وجهات نظر الدول الأعضاء حول مسألة دمج الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للبريد مع الأخذ في الاعتبار المشاورات السابقة حول المسألة ؛

٤ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أيضا إجراء المشاورات مع الاتحاد الافريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الافريقي للبريد بغية عقد اجتماع مشترك للخبراء الافريقيين في مجالي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمات الافريقية والدولية ذات الصلة ؛

٥ - يكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بتوزيع تقرير الاجتماع المذكور على جميع الدول الأعضاء ثم رفع تقرير إلى المجلس حول هذه المسألة ؛

CM/RES.1398 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن تنمية الشبكة الافريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ درس تقرير الأمين العام حول الشبكة الافريقية للاتصالات السلكية واللاسلكية (بانا فتيل) - وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧١٨ (د - ٥٦) ،

وإذ يذكر بقراره رقم ١١٧٢ (د - ٤٨) بشأن تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في افريقيا ،

وإذ يسترشد بالمبادئ والأهداف الواردة في الفصل العاشر من اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية لا سيما المادة ٦٣ حول قطاعي البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ،

وإذ يعرب عن اقتناعه بضرورة تحسين مستوى الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل البلدان الأفريقية وفيما بينها ،

وإذ يدرك الدور المحفز والحاسم لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في توفير البنية الأساسية اللازمة لتعزيز انطلاق الجماعة الاقتصادية الأفريقية ،

وإذ يدرك الحاجة إلى إنشاء جهاز تنسيق فعال على المستويين الإقليمي والقاري ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام حول شبكة بانافتيل ؛

٢ - يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والاتحاد الأفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وكذلك الوكالات الدولية والمانحين الثنائيين لمساعدتهم الدول الأعضاء في تنمية شبكة بانافتيل ؛

٣ - يطلب من لجنة تنسيق مشروع بانافتيل إعادة النظر في الشبكة على ضوء التغيرات التي حدثت في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية ؛

٤ - يحث إدارات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفريقية على القيام بما يلي :

(١) تحسين كفاءة التشغيل وجودة الخدمات التي تتوفر ، ضمن جملة أمور ، نتيجة تخطيط

عمليات صيانة معداتها وإنشاء مياكل فعالة للصيانة ؛

(٢) إعادة هيكلة إداراتها لجعلها قادرة على الاستمرار وتحقيق مردودية التكاليف ؛

(٣) تنفيذ الوصلات غير المكتملة التي تم حصرها لمشروع بانافتيل لتسهيل مسار الحركة بين

شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأفريقية ؛

(٤) وضع معايير ومواصفات مشتركة بغية تسهيل الشراء الجماعي للأجهزة والمعدات ؛

(٥) يدعو الدول الأعضاء إلى توفير ظروف ملائمة لتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية وذلك

من خلال صياغة سياسات مناسبة لهذا القطاع ؛

(٦) يدعو كذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تكثيف جهودها في تنسيق تنمية شبكة بانافتيل حتى تصبح محورا لتنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بتنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في مختلف أقاليمها ؛

(٧) يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاستمرار في تقديم مساعداته إلى الدول الأعضاء والاتحاد الإفريقي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمات الإفريقية والدولية المعنية وذلك في تنفيذ مشروع بانافتيل ؛

(٨) يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أيضا تقديم تقارير دورية حول تنفيذ هذا القرار .

CM/RES.1399 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن التنمية الصناعية في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام بشأن التنمية الصناعية في افريقيا (وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧١٩ (د - ٥٦) الذي يشمل مداوالات الاجتماع العاشر لمؤتمر وزراء الصناعة الإفريقيين (داكار ، السنغال ، ٢٩ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١) وصياغة واعتماد برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا وتقييم المؤتمر العام الرابع لليونيدو ،

وإذ يذكر بقراره رقم ١١٨٨ (د - ٤٩) الذي دعا فيه إلى إعلان العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ،

وإذ يدرك دور الصناعة الحاسم في المساهمة في التكامل الاقتصادي الإفريقي والإسراع بتنميتها ،

وإذ يدرك دور اليونيدو في مساعدة جهود البلدان الإفريقية الرامية إلى تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ،

١ - يوصي الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالمصادقة على برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا وتأييد القرار الذي اتخذته المؤتمر العام الرابع لليونيدو

حول هذا البرنامج وكذلك قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا إلى التصديق على برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا :

٧ - يدعو جميع البلدان والمنظمات الأفريقية إلى مضاعفة جهودها وإيلاء عنايتها القصوى لقطاع الصناعة في استثماراتها وبرامج تعاونها الفني لتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا :

٨ - يدعو المجتمع الدولي وبصفة خاصة البلدان النامية ومؤسسات تمويل التنمية المتعددة القوميات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك التنمية الأفريقي إلى زيادة دعمها للبلدان والمؤسسات الأفريقية من أجل تنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا تنفيذا ناجحا :

٩ - يشيد بالتعاون الوثيق بين أمانات منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيدو في إطار اللجنة المشتركة بينها وخاصة ما تقدمه من مساعدات إلى البلدان والمنظمات الأفريقية لتنفيذ أنشطتها الصناعية ، ويعرب عن تقديره الخاص لليونيدو على مساعدتها الفنية المتزايدة التي تتلقاها البلدان الأفريقية :

١٠ - يعرب عن تأييده الكامل للعرض الذي تقدمت به الكامبيرون لاستضافة الدورة الخامسة للمؤتمر العام لليونيدو المقرر عقده في مدينة ياوندي خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ :

١١ - يحث جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية والأفريقية ذات الصلة على مواصلة أنشطتها المتعلقة ببرامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في أفريقيا وذلك لضمان تنمية منسقة للقطاعين دعما لتكامل أفريقيا الاقتصادي :

١٢ - ي ناشد الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتماد البرنامج في دورتها السابعة والأربعين وتزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بموارد متزايدة بغية تمكينها من أن تدعم - على نحو أكثر فعالية - جهود البلدان الأفريقية والمنظمات الحكومية المشتركة لتنفيذ البرنامج :

١٣ - يهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيادة مساهمته المالية في برنامج مديري اليونيدو في البلدان ويدعو المدير العام لليونيدو إلى زيادة الوجود الأفريقي في أمانة اليونيدو وخاصة على مستوى وضع القرارات المتعلقة بالسياسات :

٩ - يحث المجتمع الدولي ولا سيما البلدان النامية الإبقاء على دعمه لليونيدو بل وتكثيفه لتمكينها من مواجهة المطالب المتزايدة للبلدان النامية بصورة أكثر فعالية :

١٠ - يعرب عن تقديره لحكومة النمسا على عرضها السخي لتوفير مكان للمكاتب مجاناً في فيينا لمنظمة الوحدة الأفريقية ويحث الدول الأعضاء على أخذ هذا العرض مأخذ الجد .

CM/RES.1400 (LVI) Rev.1

قرار بشأن التجارة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يحث تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حول التجارة وبخاصة الجزئين الأول والثاني المتعلقين باجتماع الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التجارة للتحضير للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثامن) الذي عقد في لوساكا ، زامبيا ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والمؤتمر نفسه المنعقد في كارتجينا دي اندياس ، كولومبيا ، في شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

وإذ يأخذ في الحسبان التغييرات الهيكلية الأساسية والتطورات الجديدة في أساليب عمل الأونكتاد ،

وإذ يضع في اعتباره مدى تعقيد القضايا التي تبحثها دائماً اجتماعات الأونكتاد وطابعها التقني المتقدم ،

وإذ يدرك الحاجة إلى عمليات تحضير دقيقة ومستمرة واجتماعات الأونكتاد ، وبخاصة مؤتمرها الذي يعقد كل أربع سنوات ،

١ - يأخذ علماً بتقرير الأمين العام حول التجارة خصوصاً الجزئين الأول والثاني المتعلقين بالتحضير للمفاوضات وكذلك نتائج الأونكتاد الثامن ؛

٢ - يطلب من لجنة التسيير الدائمة أن تستمر في العمل كمركز تنسيق لأعمال أفريقيا التحضيرية لجميع المفاوضات المتصلة بالأونكتاد والمفاوضات الدولية ؛

٣ - يصدر توجيهاته بتعزيز الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تعمل مع سفارات الدول الأعضاء في أديس أبابا بالتعاون الوثيق مع المجموعة الإفريقية في جنيف ، على أساس منتظم ومستمر في مسائل المفاوضات الدولية وبخاصة المسائل التي تبحثها فرق عمل ولجان مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد :

٤ - يدعو الدول الأعضاء إلى بحث إمكانية ضم خبراء في التجارة ضمن وفودها إلى اجتماعات لجنة التسيير الدائمة والنظر أيضا في تدعيم سفاراتها في أديس أبابا بالخبراء الاقتصاديين والتجاريين :

٥ - يطلب من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية مضاعفة جهودها ، في سياق العملية الجارية لإعادة تنظيم الأمانة العامة ، من أجل تدعيم مواردها البشرية بالاقتصاديين وخبراء التجارة على مستوى المقرر ، ومستوى المكاتب الإقليمية :

٦ - يطلب أيضا من لجنة التسيير الدائمة أن تستعرض موقف أفريقيا في المفاوضات الدولية في ضوء التغييرات التي تحدث في الحلبة الدولية والأونكتاد ومجموعة ال ٧٧ :

٧ - يحث لجنة التسيير الدائمة على وضع استراتيجية تفاوض شاملة لأفريقيا مع مراعاة نتائج مداولاتها على النحو الوارد في الفقرة ٦ السابقة :

٨ - يدعو المجموعة الإفريقية في جنيف إلى إعادة النظر في أسلوب عملها بغية كفاءة المتحدثين بإسمها وتعزيز دورهم بما يتفق مع عمل مجلس التجارة والتنمية في الأونكتاد :

٩ - يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تمثيلها في جنيف والمحافظة على استمرارية مشاركتها في جميع المفاوضات التجارية الدولية .

CM/RES.1401 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن المعرض التجاري الإفريقي السادس

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام حول التجارة خصوصا الجزء الثالث منه المتعلق "بالتحضير للمعرض التجاري الافريقي السادس المقرر عقده في مدينة بولاوايو ، زمبابوي من ٢ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢" ،

وإذ يذكر بقراره CM/Res.351 (LIV) الصادر في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١ والمعتمد في ابوجا ، نيجيريا حول المعرض التجاري الافريقي وقرار الدورة التاسعة لوزراء التجارة الافريقيين المنعقد في برازافيل ، الكونغو حيث اختيرت زمبابوي لاستضافة المعرض التجاري الافريقي السادس ،

وإذ يذكر مجددا بقرار مجلس الوزراء (IX) CM/Res.127 الذي منح الصيغة المؤسسية للمعرض التجاري الافريقي والتزام الحكومات الافريقية بالقيام بحملة تعرف بـ "اشترى السلع الافريقية" في إطار المعرض الافريقي وتمشيا مع خطة عمل لاجوس ،

وإذ يلاحظ مع التقدير العميق الجهود التي بذلتها حكومة زمبابوي وأعضاء لجنة التنظيم حتى الآن لضمان نجاح المعرض التجاري الافريقي السادس ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام حول التجارة لا سيما الجزء الثالث منه ؛

٢ - يعرب مجددا عن شكره العميق لحكومة زمبابوي لعرضها استضافة المعرض التجاري الافريقي السادس ؛

٣ - يحث كافة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على المشاركة الفعالة في المعرض التجاري الافريقي السادس ؛

٤ - يحث أيضا جميع الدول الأعضاء على تشجيع مواطنيها العاملين في المجال الاقتصادي ، سواء إن كان ذلك في القطاع العام أو الخاص ، على المشاركة في المعرض لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة من خلال الفرص التجارية التي يتيحها المعرض ؛

٥ - يحث كذلك الوكالات المعاونة خصوصا اليونيدو ، مجلس التجارة الدولي والاونكتاد على تكثيف تعاونها ومساعدة منظمة الوحدة الافريقية في تنظيم المعرض ؛

٦ - يطلب من الأمين العام إعداد تقرير حول تقييم المعرض .

CM/RES.1402 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن المعرض التجاري الافريقي العربي الاول

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في دكاكر ، السنغال ، من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يضع في الحسبان البيانات وبرنامج العمل التي تبناها مؤتمر القمة الافريقي - العربي الاول المنعقد في القاهرة (مصر) من ٧ إلى ٩ آذار/مارس عام ١٩٧٧ ،

وإذ يأخذ في الاعتبار القرار رقم ١٢١٠ (د - ٥٠) الصادر بتاريخ تموز/يوليه ١٩٨٩ حول برامج التعاون الافريقي - العربي والقرار رقم ١٢٥٠ (د - ٥١) الصادر بتاريخ شباط/فبراير ١٩٩٠ والقرار رقم ١٣٠٦ (د - ٥٢) بتاريخ تموز/يوليه ١٩٩٠ والقرار رقم ١٢٤٣ (د - ٥٤) الصادر بتاريخ حزيران/يونيه ١٩٩١ ،

وإذ يعرب عن عزمه على النهوض بالتعاون الافريقي - العربي في جميع المجالات ،

١ - يأخذ علماً ببيان الحكومة التونسية حول إقامة المعرض التجاري الافريقي العربي الاول في تونس في عام ١٩٩٣ ؛

٢ - يعبر عن امتنانه لحكومة الجمهورية التونسية على اتخاذها خطوات ملموسة لضمان توفر جميع الشروط اللازمة لنجاح هذا الحدث الافريقي - العربي الهام ؛

٣ - يدعو كافة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية إلى المشاركة جماعياً في المعرض التجاري الافريقي - العربي الاول ؛

٤ - يطلب من الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع نظيره في جامعة الدول العربية ، باتخاذ الخطوات اللازمة وإجراء الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية بغية الإساهام بصورة رئيسية في التحضير لهذا المعرض وتنظيمه .

CM/RES.1403 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن الكوارث في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن بحث "تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن اجتماع منظمة الوحدة الافريقية الاقليمي حول الكوارث في افريقيا" الذي انعقد في أديس أبابا من ١٣-١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، ووافق على التوصيات المتضمنة فيه ،

وإذ يذكر مجددا بقراره رقم ١٢٥٢ (د - ٥١) بشأن الكوارث في افريقيا ،

وإذ يذكر مجددا بقرار الأمم المتحدة رقم ١٦٩/٤٢ بشأن العقد الدولي للكوارث الطبيعية ،

وإذ يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي لمساعدته للبلدان الافريقية المتضررة من الكوارث ،

وإذ يساوره القلق العميق إزاء مدى تكرار الكوارث في افريقيا التي تشمل الجفاف والمجاعة ، انتشار الجراد ، النيضانات ، الأعاصير والحروب الأهلية التي لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الافريقية ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن اجتماع منظمة الوحدة الافريقية الاقليمي حول الكوارث في افريقيا ، وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٢١ (د - ٥٦) ويجيز التوصيات الواردة فيه ؛

٢ - يوصي الدول الأعضاء بما يلي :

(١) تنفيذ التوصيات ذات الصلة المتضمنة في وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٧٢١ (د - ٥٦) .

(٢) معالجة الأسباب الرئيسية لأزمة اللاجئين الحالية في افريقيا بغية التغلب على هذه الكارثة التي هي من صنع الإنسان .

(٣) تقديم تقارير الى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية حول الأنشطة التي تم القيام بها والانجازات التي تم تحقيقها .

(٤) تقديم المساعدة الى البلدان المتضررة كلما أمكن ذلك .

٣ - يطلب من الأمين العام ما يلي :

(١) تنظيم حلقة دراسية خاصة حول الجفاف والمجاعة في اقليم الجنوب الافريقي الفرعي خلال عام ١٩٩٢ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعقد الدولي للحد من الكوارث لإدارة المساعدات الإنسانية ومؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي .

(٢) تنفيذ التوصيات ذات الصلة .

(٣) مراقبة تنفيذ هذا القرار .

(٤) تقديم تقرير الى الدورة العادية الثامنة والخمسين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

٤ - يناشد منظومة الأمم المتحدة ، المانحين ، المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المعنية الأخرى ، القيام بما يلي :

(١) ضمان تنفيذ التوصيات الخاصة بإنشاء مركز متعدد الفروع حول الكوارث في افريقيا الذي يستضيفه السودان وكذلك السعي الى الحصول على الموارد اللازمة .

(٢) تنسيق الأنشطة فيما بينها وبين أمانة منظمة الوحدة الافريقية للتخفيف من آثار الكوارث في افريقيا .

(٣) مواصلة تقديم مساعدتها الفعالة الى البلدان الافريقية في مجابهة الكوارث .

CM/RES.1404 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالات الجفاف
والمجاعة في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في داكار ، السنغال ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام حول نشاطات وتسيير الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة في حالة الجفاف والمجاعة في افريقيا المتضمن في الوثيقة رقم CM/1725 (LVI) ،

وإذ يذكر بأحكام منطوق القرارات ١٣١٥ (د - ٥٢) و ١٣٣٦ (د - ٥٤) المتعلقين بالصندوق الخاص ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ أمام الجفاف الدائم الواسع النطاق الذي يسود افريقيا ، وما له من عواقب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء ،

وإذ يذكر أيضا بأهداف الصندوق الخاص والأغراض التي يرمي اليها بوصفه أداة للتضامن والتعاون الفعالين ، وتعبيرا عن ارادة وتصميم افريقيا على مكافحة الجفاف والمجاعة في افريقيا ،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ تجاه الوضع المالي للصندوق وانخفاض موارده باستمرار ، وعدم وجود مساهمات جديدة ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة رقم CM.1725 (LVI) ؛

٢ - يوافق على توصيات ومقررات لجنة تسيير الصندوق بشأن حملة التحسيس وحشد موارد مالية جديدة لفائدته ؛

٣ - يحث الأمين العام على مواصلة جهوده خلال زيارته ، لزيادة تحسيس الرأي العام الدولي ، وحكومات الدول الأعضاء ، حول الوضع الخطير الناجم عن الجفاف في افريقيا ، وحول الضرورة العاجلة لتقديم مساهمات جديدة للصندوق الخاص ؛

- ٤ - يحث أيضا المجموعات الدبلوماسية الافريقية والجاليات الافريقية في عواصم العالم الرئيسية ، على مواصلة جهودها لتحسيس الرأي العام الدولي في المقاطعة الدبلوماسية التابعة لها ، للمشاركة في حملة حشد الموارد المالية للصندوق ؛
- ٥ - يوجه نداء جديدا للمجتمع الدولي والحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ورجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين لتقديم مساهماتها السخية للصندوق ؛
- ٦ - يعرب عن شكره لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية السهلية ، على مشاركته الفعالة في حملة حشد الموارد المالية للصندوق ، وفقا للاتفاق الموقع بين المكتب ومنظمة الوحدة الافريقية ؛
- ٧ - يجدد نداء لجميع الدول الأعضاء لتقديم مساهمات طوعية للصندوق ، وللوفاء بالتزاماتها بالنسبة للدول التي أعلنت عن تقديم مساهمات للصندوق ؛
- ٨ - يطلب من الدول الأعضاء المستفيدة من قروض أو مساعدات الصندوق أن تقدم تقريرا الى لجنة التسيير بشأن تنفيذ مشروعاتها ؛
- ٩ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى تقديم تقرير الى المجلس حول تطبيق هذا القرار وحول وضع الصندوق الخاص للمساعدة الطارئة .

CM/RES.1405 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن حالة الجفاف في الجنوب الافريقي

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالبيان الصادر عن الدورة العادية الثامنة للجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمنعقدة في أروشا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ والذي أعرب ، من بين أمور أخرى ، عن قلقه البالغ إزاء الجفاف المدمر الذي يجتاح الآن اقليم الجنوب الافريقي ،

وإذ يلاحظ مع التقدير النتائج الايجابية للمؤتمر المعني بطوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي الذي اشترك في الدعوة اليه مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي والأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١ الى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

- ١ - يثني على بلدان الاقليم على الجهود المنسقة التي بذلتها من خلال مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي والأمم المتحدة لحشد المساعدات الدولية بغية تجنب الآثار المدمرة للجفاف الذي حل بالاقليم :
- ٢ - يعرب عن تقديره لما أبداه المجتمع الدولي من استجابته وما أعلنه من تعهدات أثناء المؤتمر المعني بطوارئ الجفاف في الجنوب الافريقي :
- ٣ - يحث على التضامن والمساعدة الافريقية لتمكين بلدان الجنوب الافريقي من تفادي كارثة الجفاف والمجاعة :
- ٤ - يجدد مناشدته للمجتمع الدولي تقديم كافة المساعدات الممكنة لبلدان الجنوب الافريقي لتمكينها من التغلب على آثار الجفاف وانعاش اقتصاداتها :
- ٥ - يطلب الى الأمين العام متابعة الوضع عن كثب وتقديم تقرير بذلك الى الدورة العادية السابعة والخمسين لمجلس الوزراء .

CM/RES.1406 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ بحث تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ،

وإذ يذكر بقراراته السابقة بشأن التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ولاسيما القرار رقم ١٢٨٢ (د - ٥٢) ،

وإذ يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣/٤٥ الصادر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الذي يدعو ، من بين جملة أمور ، الى زيادة دعم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية في تأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يذكّر أيضا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠/٤٦ حول التعاون وإذ يضع في اعتباره اتفاقية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية المبرمة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ .

وإذ يدرك أهمية تعزيز التعاون الوثيق بين كافة المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ووكالاتها المتخصصة وخاصة الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية ،

وإذ يعي أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من شأنه أن يعزز تحقيق أهداف ميثاقى المنظمين مما يدعم التعاون الدولي ،

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام بشأن التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ، الوثيقة رقم ١٧٢٠ (د - ٥٦) ، ويحث الأمم المتحدة ووكالاتها على تعزيز تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية في تنفيذ التوصيات المعنية الواردة في هذا الشأن ؛

٢ - يعرب عن تقديره للأمين العام للأمم المتحدة ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة لدعمهم المتواصل لمنظمة الوحدة الأفريقية لا سيما في تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية والعمل الجاري لإعداد البروتوكولات المرفقة بها ؛

٣ - يطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في تدعيم المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الحكومية الأفريقية المشتركة وفقا لأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ؛

٤ - يدعو وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى التي تؤثر بأنشطتها في تعزيز التكامل والتعاون الإقليمي في أفريقيا الى العمل الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية لتفادي التشابه بين البرامج الذي يؤدي الى ازدواجية الأنشطة أو تشتيت الموارد المحدودة ؛

٥ - يطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا أن تدخل في برامجها ، على المستويين الوطني والإقليمي ، أنشطة تدعم التعاون الإقليمي في مجالات كل منها وتتمز أهداف معاهدة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال برامج الترويج والدعاية على المستويات الوطنية والإقليمية ؛

٦ - يطلب كذلك من الأمين العام للأمم المتحدة إشراك منظمة الوحدة الأفريقية في عملية مراقبة وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتنمية أفريقيا في التسعينات وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠/٤٦ ؛

٧ - يطلب من المجموعات الافريقية في نيويورك وجنيف وفيينا ، وباريس وبروكسل ، الأعضاء في مختلف مجالس إدارات منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية مساعدة البرامج والمشاريع التي من شأنها تعزيز التعاون الوثيق فيما بين البلدان الافريقية في إطار الجماعة الاقتصادية الافريقية وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى :

٨ - يدعو وكالات الأمم المتحدة الى بذل الجهود لتنسيق برامجها الإقليمية في افريقيا بغية الربط فيما بينها ولضمان اتساقها مع برامج الجماعة الاقتصادية الافريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية :

٩ - يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة ، لتصميمهم على تعزيز التعاون الدولي ويطلب منهم مواصلة ذلك العمل في جميع المجالات لا سيما فيما يتعلق بحشد الموارد التي تمكن منظمة الوحدة الافريقية من معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه القارة الافريقية .

١٠ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية تقديم تقارير سنوية الى مجلس الوزراء حول التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

CM/RES.1407 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن إنشاء المعهد الافريقي لمحو الأمية والتعليم المستمر للكبار في نيامي (النيجر)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في
داكار ، السنغال ، من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

وإذ يذكر بقراراته ٨٠٠ (د - ٣٥) و ١٢٩٤ (د - ٥١) و ١٢٩٥ (د - ٥٢) المتعلقة بالتعليم
المستمر للكبار ،

وإذ يذكر بالأهداف الواردة في معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية والمتعلقة بتنمية
الموارد البشرية ،

وإذ يذكر بالقرار رقم ١٣٥٩ (د - ٥٤) ، الذي وافق فيه على إنشاء مركز نموذجي لمحو الأمية
وتدريب الكبار في نيامي (النيجر) ،

وإذ يذكر بأن هذه المؤسسة التعليمية المستقلة ستولي تسييرها الرابطة الافريقية لمحو الأمية وتدريب الكبار ،

وبعد أن بحث تقرير الأمين العام (وثيقة رقم ١٧٢٧ د - ٥٦) ، حول تنفيذ القرار رقم ١٧٥٩ ،

١ - يثني على الرابطة الافريقية لمحو الأمية وتدريب الكبار لما اتخذته من مبادرات في تنفيذ المشروع ولا سيما عن طريق تنظيم اجتماعين للخبراء في ناكورو (كينيا) من ٢١ الى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وفي بوشى (نيجيريا) من ٢٦ نيسان/أبريل الى ٤ أيار/مايو ، وذلك لدراسة برنامج التعليم ومنهج المؤسسة التعليمية ؛

٢ - يأخذ علماً بتقرير الأمين العام والجدول الزمني لتنفيذ المشروع ؛ الذي سوف يسمح في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، بانطلاق نشاط المعهد الافريقي لمحو الأمية والتعليم المستمر للكبار ؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء الى تقديم المساعدة الإدارية والفنية والمالية اللازمة للتعجيل بإنجاز المشروع .

CM/RES.1408 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن المؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الافريقي

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، بالسفغال من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

بعد أن بحث تقرير الأمين العام حول تنفيذ القرار CM/RES.1350 (LVI) ، المتعلق بتنفيذ العقد الافريقي لبقاء الطفل وحمايته ونموه ،

وإذ يؤخذ في الاعتبار التزام جميع الدول الأعضاء في المنظمة الموقعة على بيان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للطفل ،

وإذ يذكر بأهداف الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته ،

وإذ يأخذ في الحسبان الترتيبات العملية التي اتخذتها كل دولة عضو لضمان رفاهية الطفل ،

ووعيا منه بأثر الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقارة الافريقية على تلبية احتياجات الطفل .

ووعيا منه أيضا بضرورة المحافظة و/أو تعزيز النتائج التي تم التوصل إليها في إطار التطعيم العام والصحة والتعليم ،

وإذ يشعر بالقلق إزاء الاتجار بالأطفال واختطافهم وسوء معاملتهم ،

وإذ يشعر بالارتياح أمام الأعمال التي قامت بها الدول الأعضاء لفائدة الأطفال ، كما برز ذلك في تقارير الاحتفال باليوم الافريقي للطفل يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

١ - يأخذ علما بتقرير الأمين العام والتوصيات المتضمنة في هذا التقرير :

٢ - يشيد بالأعمال التي قامت بها الأمانة العامة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، من أجل عقد المؤتمر الدولي لمساعدة الطفل الافريقي في دكا بالسنغال في الفترة من ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ؛

٣ - يؤكد على أهمية برامج العمل الوطنية ويطلب من الدول الأعضاء التي لم تنته منها ، أن تستكملها في الوقت المناسب قبل انعقاد المؤتمر ؛

٤ - يدعو الدول الأعضاء الى المشاركة في مؤتمر دكا والعمل على إنجاحه ؛

٥ - يحث الدول الأعضاء التي لم توقع ولم تصدّق حتى الآن على الميثاق الافريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أن توقع وتصدّق على هاتين الوثيقتين ؛

٦ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة السنغال على استضافتها هذا المؤتمر ؛

٧ - يكلّف الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بخلق مزيد من الوعي بمشكلة الاتجار بالأطفال واختطافهم وسوء معاملتهم وضرورة حلها ؛

٨ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع المدير التنفيذي لليوديسيف والمنظمات الدولية المعنية لهذا المؤتمر وعقده فعليا .

CM/RES.1409 (LVI) REV.1

قرار
بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية
المنعقد في ريو دي جانيرو

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في
داكار ، السنغال ، في خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالقرار رقم ٢٢٨/٤٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عقد مؤتمر الأمم
المتحدة للبيئة والتنمية ،

وإذ يذكر بالقرار الصادر عن المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة
والتنمية والخاص بالموقف الأفريقي المشترك بشأن البيئة والتنمية ، خلال انعقاده في أبيدجان في الفترة
من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ،

وإذ يذكر بالقرار رقم ١٣٦٢ (د - ٥٤) الصادر عن الدورة العادية الرابعة والخمسين لمجلس وزراء
منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في أبوجا (نيجيريا) خلال الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى أول
حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والخاص باستعدادات أفريقيا لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ،

وإذ يذكر بتعهد باماكو بشأن البيئة والتنمية المطردة الذي أقره المؤتمر الأفريقي العام بشأن البيئة
والتنمية المطردة الذي دعت إليه منظمة الوحدة الأفريقية ، وعقد في باماكو (مالي) خلال الفترة من ٢٣
إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ،

وإذ يأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد
في ريو دي جانيرو (البرازيل) خلال الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

وإذ يدرك أهمية القرارات التي اتخذت في ريو دي جانيرو وبخاصة ما يتصل ببرنامج العمل ٢١
(أجندة ٢١) وضرورة تنفيذه الفوري على المستوى العالمي وكذلك المستويين الإقليمي والقطني ،

وإذ يحيط بمختلف الآليات التي اقترحتها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بغية تنفيذ برنامج
العمل ٢١ وبخاصة الرابطة الدولية للتنمية والمساعدات الرسمية للتنمية والصندوق العام للبيئة والبنوك
الإقليمية ،

- ١ - يأخذ علما بكل ارتياح بتقرير الأمين العام بشأن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ؛
- ٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى إجراء جميع الإصلاحات الهيكلية اللازمة على الصعيد القطري بغية تسهيل متابعة وتنسيق عملية تنفيذ توصيات مؤتمر "ريو" وبخاصة برنامج العمل ٢١ ؛
- ٣ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى أن يقوم ، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى ، باتخاذ كافة التدابير اللازمة لكي ينظم ، في المنطقة الأفريقية عملية متابعة وتنسيق تنفيذ إعلان "ريو" ، وبرنامج العمل ٢١ ومختلف الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها أو التي سيتم التوقيع عليها ؛
- ٤ - يطلب أيضا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يعمل ، بالتعاون مع مدير مكتب الأمم المتحدة لدول السهل السوداني وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأي مؤسسة معنية أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة ، على تقديم الدعم الكامل للمجموعة الأفريقية وكذلك للجنة الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالتفاوض وإقرار اتفاقية دولية لمكافحة التصحر ؛
- ٥ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إجراء المشاورات اللازمة مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة لدول السهل السوداني) والمؤسسات المالية الدولية ، والبنوك الإقليمية (بنك التنمية الأفريقي) والبلدان المانحة لكفالة حشد الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل ٢١ على المستويين القطري والإقليمي ؛
- ٦ - يدعو المجتمع الدولي إلى إظهار تضامنه والإعراب عن اهتمامه بالمسائل ذات الأولوية بالنسبة لأفريقيا وذلك بتوفير الموارد اللازمة ؛
- ٧ - يعرب عن تقديره لجميع الأمانات المشتركة بين المنظمات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، وبنك التنمية الأفريقي ، ومكتب الأمم المتحدة لدول السهل السوداني ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية) على جميع الجهود التي بذلتها لدعم الدول الأفريقية خلال عملية المفاوضات والإعداد الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، ويطلب منها مواصلة هذه الجهود خلال متابعة عملية تنفيذ توصيات مؤتمر "ريو" ومراحل برنامج العمل ٢١ ، وكذلك الأنشطة المتصلة بتنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة .

CM/RES.1410 (LVI) Rev.1

قرار

**بشأن نتائج أعمال الدورة العادية الخامسة عشرة
للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية**

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في
داكار ، السنغال ، من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ،

وإذ يذكر بالقرار رقم (XIV) LC/RES.163 الذي اعتمدته الدورة العادية الرابعة عشرة للجنة العمل
التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية للتوصية بتحويل اللجنة إلى جهاز ثلاثي ،

وبعد أن بحث تقرير الأمين العام حول أعمال الدورة العادية الخامسة عشرة للجنة العمل التابعة
لمنظمة الوحدة الافريقية (الوثيقة (CM/1731 (LVI)) ،

وإذ يدرك أهمية المبدأ الثلاثي والدور الذي يمكن أن يؤديه في تحقيق التنمية الاجتماعية
والاقتصادية المتوازنة وإحلال السلام في العلاقات المهنية وإقرار الديمقراطية في افريقيا ،

وإذ يعي الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الدولية للجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة
الافريقية ،

١ - يأخذ علماً بتقرير الأمين العام حول نتائج أعمال الدورة العادية الخامسة عشرة للجنة العمل
التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

٢ - يعتمد النظام الداخلي الذي يحول لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية إلى جهاز
ثلاثي ،

٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى احترام المبدأ الثلاثي عند تشكيل وفودها التي تشارك في
اجتماعات لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وفي الاجتماعات الأخرى المتعلقة بها وكذلك في
اجتماعات مؤتمر العمل الدولي وغيرها من الاجتماعات ذات الصلة ،

٤ - يوجه نداء إلى المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية المشتركة وغير الحكومية ولا سيما
تلك التي تغطي العلوم الإنسانية والبعد الثقافي للاشتراك في الأنشطة المقررة للجنة العمل التابعة لمنظمة
الوحدة الافريقية في أشكالها واتجاهاتها الجديدة .

CM/RES.1411 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن النهوض بالصناعات الثقافية :
عوامل تحقيق التنمية في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في
داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالقرار رقم ١١٢٠ (د - ٤٦) الصادر عن الدورة العادية السادسة والأربعين لمجلس الوزراء
التي عقدت بأديس أبابا ، اثيوبيا في تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن تنظيم سلسلة من حلقات التدارس الإقليمية
حول الصناعات الثقافية في افريقيا ،

وإذ يأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها حلقات التدارس الإقليمية التي نظمت
على التوالي في كوناكري ، غينيا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ وهراري ، زمبابوي في شباط/فبراير
١٩٨٨ ، وانتاناريغو ، مدغشقر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ونيروبي ، كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر
١٩٩٠ ، والتقارير المرحلية التي اعتمدها دورات مؤتمر وزراء الثقافة الافريقيين ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أيضا نتائج وتوصيات اجتماع الخبراء الذي عقد في نيروبي ، كينيا في
كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ،

وإذ يوقن بأن الصناعات الثقافية تشكل عوامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والتكامل
الافريقي ،

وإذ يسترشد بمبادئ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية التي اعتمدها رؤساء دول
وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في أبوجا ، نيجيريا في حزيران/يونيه ١٩٩١ ،

١ - يأخذ علما بتقرير الخبراء ؛

٢ - يعتمد خطة العمل للنهوض بالصناعات الثقافية المعروفة بخطة عمل داكار (وثيقة
CM/1732 (LVI) Rev.1) ،

٣ - يوصي منظمة اليونسكو بإدراج خطة عمل داكار ضمن برنامج العقد العالمي للتنمية الثقافية
(١٩٩٧-١٩٨٨) ؛

٤ - يعرب عن إمتنانه للبلدان التي تكلمت باستضافة حلقات التدارس الإقليمية وهي غينيا ، زمبابوي ، مدغشقر وكينيا وكذلك منظمة اليونسكو والمنظمات الدولية الأخرى التي أسهمت في تنظيم وإنجاح هذه الاجتماعات وهي اليونيدو والمنظمة الدولية للملكية الفكرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية الأوروبية/مجموعة بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ :

٥ - يطلب من الأمين العام اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ خطة عمل داكار .

CM/RES.1412 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن تطبيق التكنولوجيا الحيوية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يوقن بأن سياسة للبحث العلمي مكيفة مع الاحتياجات والمشكلات ذات الأولوية التي تعاني منها افريقيا سوف تسهم في التقليل من تبعية الدول الأعضاء إزاء الخارج وتعزيز استقلاليتها الفردية والجماعية ،

وإذ يدرك أهمية التكنولوجيات المتقدمة ، محط آمال المستقبل وما يرتبط بها من آفاق مستقبلية بالنسبة لتحقيق التنمية في الدول الأعضاء ،

وإذ يدرك أيضا الامكانيات التي توفرها التكنولوجيات الحيوية ولا سيما في مجالات الاكتفاء الذاتي الغذائي والصحة وصون البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ،

وإذ يدرك أيضا الصعوبات الناجمة عن اختيار تلك التكنولوجيات ونقلها وتكييفها ،

وإذ يذكر بالالتزام الذي قطعه رجال العلم في افريقيا على أنفسهم خلال مؤتمر برازافيل (١٩٨٥) ضمن الاتحاد الافريقي للعلم والتكنولوجيا ، بتعبئة أنفسهم للإسهام في النهضة العلمية للقارة ،

وإذ يذكر أيضا :

(أ) بنتائج الندوة الافريقية حول العلم والتكنولوجيا التي عقدت في الجزائر العاصمة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ عقب اجتماع أبيدجان التحضيري للأونكتاد (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) والتي أفضت إلى إنشاء وكالة افريقية للتكنولوجيا الحيوية .

(ب) بنتائج تقرير اليونسكو/المكتب الاقليمي للعلم والتكنولوجيا في افريقيا التابع لليونسكو بشأن شبكة التكنولوجيا الحيوية في افريقيا وكذلك الدراسات التي أجرتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية .

وإذ يعرب عن تصميمه في إطار المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من إعداد وتنفيذ برامج مشتركة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ،

١ - يأخذ علما بالتقرير رقم ١٧٣٣ (د - ٥٦) الذي أعده الأمين العام حول تطبيق التكنولوجيا الحيوية في افريقيا ؛

٢ - يعرب عن ارتياحه لإدراج الاتحاد للعلم والتكنولوجيا - البند الخاص بعقد حلقة تدارس اقليمية حول وضع وتنفيذ استراتيجيات للتكنولوجيات الحيوية في افريقيا عام ١٩٩٣ - ضمن برنامج أنشطته ؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بصورة نشطة في حلقة التدارس هذه ؛

٤ - يعرب عن ارتياحه بإنشاء الوكالة الافريقية للتكنولوجيا الحيوية كأداة مميزة لتعزيز التعاون الافريقي في هذا المجال ويدعو الدول إلى الانضمام إليها إن لم تكن قد فعلت ذلك ؛

٥ - يوجه نداء إلى المؤسسات الدولية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تسهم في تنظيم حلقة التدارس المذكورة وتنفيذ برامج الوكالة الافريقية للتكنولوجيا الحيوية .

CM/RES.1413 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن وضع المهاجرين في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في
داكار ، السنغال ، من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكّر بالأهداف المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي "يستوحي منه" رؤساء الدول
والحكومات "التصميم المشترك لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا في
تدعيم الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات العرقية والقومية" ،

وإذ يؤكد من جديد تمسك رؤساء الدول والحكومات بمبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار التي
يرتكز عليها تضامنهم ،

وإذ يلاحظ أن هناك ظاهرة واسعة النطاق من موجات الهجرة لمواطنيهم عبر الحدود بسبب
الصعوبات الاقتصادية وغيرها ،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء اتساع ظاهرة الهجرة هذه وما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية سواء
بالنسبة للبلد الأصلي أو بلد الإقامة ،

وإذ يعرب عن قلقه أيضا إزاء الوضع الهش وغير المستقر لهؤلاء المهاجرين وأسرهم ولا سيما
بعدهم عن بلدانهم الأصلية ،

وإذ يؤكد من جديد عزمه على عدم ادخار أي جهد في سبيل تعزيز حقوق وحريات كافة الشعوب
الافريقية وهو ما كرسه الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،

١ - يوجه نداء من أجل التعاون والتضامن بين جميع الدول بغية حماية المهاجرين وممتلكاتهم
وأسرهم ؛

- ٢ - يحث البلدان الأصلية من جهة ، وبلدان الاستقبال أو الإقامة أو الوصول من جهة أخرى ، على إقامة تعاون واسع النطاق وإجراء مشاورات بهدف حل المشكلات المطروحة في هذا الشأن :
- ٣ - يشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لإعداد بروتوكول حول حرية انتقال وحقوق إقامة واستقرار الأشخاص في إطار تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية :
- ٤ - يطلب من الأمين العام أن يعرض على الدورة القادمة تقرير بشأن وضع المهاجرين في إفريقيا وكذلك توصيات حول أفضل الطرق الكفيلة بحل هذه المشكلة مع ضمان التعاون من جانب الخبراء في الدول الأعضاء :
- ٥ - يطلب من الأمين العام تقديم تقرير إلى الدورة القادمة بشأن وضع المهاجرين في إفريقيا مصحوبا بتوصيات حول أفضل الوسائل لحل مشكلة المهاجرين مع التأكيد من تعاون الدول الأعضاء .

CM/RES.1414 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن تعزيز العلاقات والتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والمركز الأفريقي للدراسات النقدية

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بقرار الاجتماع الأول لمحافظي البنوك المركزية الأفريقية المنعقد في شباط/فبراير ١٩٦٦ تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي اتفق المحافظون بمقتضاه ، من بين جملة أمور ، على إنشاء مركز أفريقي للدراسات النقدية ،

وإذ يدرك أن المركز الأفريقي للدراسات النقدية قد احتفظ منذ إنشائه في آب/أغسطس ١٩٧٥ بعلاقات عمل وثيقة مع منظمة الوحدة الأفريقية ، وعلى نحو خاص ، في المسائل النقدية وما يتصل بها من مسائل مالية ،

وإذ يعلم بوجود أمانة مشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبنك التنمية الإفريقي والمركز الإفريقي للدراسات النقدية ، تعنى بالمسائل النقدية ، وما يتصل بها من مسائل مالية وبخاصة صندوق النقد الإفريقي ،

وإذ يذكر أيضا بإعلان المؤتمر الثالث والعشرين لرؤساء الدول والحكومات بشأن ديون إفريقيا الخارجية (XXIII) AHG/Dec1.3 وقرار المؤتمر الرابع والعشرين (XXIV) AHG/Res.175 بشأن المؤتمر الدولي المعني بأزمة ديون إفريقيا الخارجية والذي دعا ، ضمن أمور أخرى ، الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبنك التنمية الإفريقي والمركز الإفريقي للدراسات النقدية إلى القيام بأنشطة محددة فيما يتصل بأزمة ديون إفريقيا الخارجية ،

وإذ يلاحظ أن نجاح تنظيم المؤتمر الاستثنائي الثالث لرؤساء الدول والحكومات وندوة القاهرة الدولية ودورات لجنة التسيير الدائمة ، وفريق الاتصال ، ومؤتمر وزراء المالية الإفريقيين ، يعزى أساسا إلى التعاون الوثيق والدعم الفني الذي قدمته الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وبنك التنمية الإفريقي ، والمركز الإفريقي للدراسات النقدية ،

وإذ لا تغيب عن ذهنه أحكام المادة ٤٤ من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية لأفريقيا ، والمتصلة بتعزيز التعاون النقدي والمالي فيما بين البلدان الإفريقية ، والمادة ٨٩ بشأن العلاقات بين الجماعة ، والمنظمات القارية الإفريقية ،

وإذ يعترف بما يتميز به المركز الإفريقي للدراسات النقدية من كفاءة خاصة في المجال النقدي والمالي وبالدور الرئيسي الذي يتعين عليه الاضطلاع به في عمل اللجنة المعنية بالشؤون النقدية والمالية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية الإفريقية ، وكذلك في إعداد البروتوكولات ذات الصلة بهذا الموضوع ،
وإذ يعرب عن يقينه بضرورة استخدام المركز استخداما فعالا في هذا الغرض ،

وإذ يدرك الحاجة إلى تعزيز دور وفعالية المركز الإفريقي للدراسات النقدية كمرجع قاري في القضايا النقدية المصرفية ، والقضايا المالية ،

وإذ يحيط بقرار مجلس إدارة المركز الإفريقي للدراسات النقدية المنعقد في داكار ، السنغال ، في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بضرورة تعزيز اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالمركز نظرا للدور الهام الذي ينهض به الآن ،

يطلب إلى الأمين العام بحث أساليب وآثار تعزيز العلاقات والتعاون بين المركز الأفريقي للدراسات النقدية ومنظمة الوحدة الأفريقية وتقديم تقرير وتوصيات بذلك إلى المجلس خلال دورته العادية السابعة والخمسين ،

يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتشاور ، عند إعداد تقريره ، مع اتحاد البنوك المركزية الأفريقية ومجلس إدارة المركز الأفريقي للدراسات النقدية وكذلك مع المركز .

CM/RES.1415 (LVI) REV.1

قرار

بشأن الخطة الجديدة لتنمية افريقيا

في التسعينات UN-NADAF

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه سنة ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بقراراته السابقة بشأن الوضع الاقتصادي الخطير في افريقيا ،

وإذ يأخذ في الاعتبار قرار الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة للخطة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وأهمية مسؤوليات والتزامات كل من افريقيا والمجتمع الدولي المبينة في الخطة الجديدة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن هذه الخطة هي برنامج ثقة في افريقيا وفي الشعوب الأفريقية لبناء مستقبلها الخاص بها وكذلك في المجتمع الدولي لكي يوفر لهذا البرنامج "دعمه التام والملموس للجهود الأفريقية" :

١ - يرحب بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع للخطة الجديدة لافريقيا في التسعينات :

٢ - يؤكد من جديد إصرار البلدان الأفريقية لكي تفي بصورة تامة بمسؤولياتها والتزاماتها كما هي مضمنة في الخطة المذكورة ، وعلى وجه الخصوص التحول في هياكل اقتصادياتها بغية تحقيق النمو

والتنمية على أساس مدعوم ومدعم ، وتعزيز التعاون والتكامل الاقليمي والاقليمي الفرعي ، وتكثيف عملية إضفاء الصبغة الديمقراطية وخلق بيئة مقتدرة تجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وحماية البيئة ؛

٣ - يدأشد المجتمع الدولي لكي يفي بصورة تامة بمسؤولياته وبالتزاماته كما هي مضمنة في الخطة المشار إليها ولا سيما فيما يتعلق بمساعدة افريقيا في جهودها التي تبذلها من أجل تحقيق النمو العاجل والتنمية التي تركز على الإنسان على أساس مدعوم ومدعم ، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا التي تعتبر تهديدا خطيرا لإنعاش القدرة وامكانيات تنميتها طويلة المدى ، وتوفير تدفقات كافية من الموارد لافريقيا لمساعدة معدل نموها السنوي بنسبة ٦ في المائة على الأقل والذي يلزم له ٣٠ بليون دولار أمريكي على الأقل في صافي مساعدة التنمية الرسمية بحلول عام ١٩٩٢ ، والعمل بغية تحقيق الهدف الذي يرمي الى تكريس ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي الى مساعدة التنمية الرسمية وضمان طرق وصول محسنة الى الأسواق للخبراء الأفارقة عن طريق تخفيض هائل في الحواجز التجارية أو إلزالتها . وحشد الموارد الإضافية للمساعدة في تنويع الاقتصاديات الافريقية ؛

٤ - يدعو المجموعة الافريقية لدى الأمم المتحدة ، ولا سيما تلك التي في نيويورك لكي تتابع بصورة وثيقة عملية التنفيذ الفعال للخطة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات عن طريق جميع الأجهزة المتصورة وبصفة خاصة النظر الأولي في الجمعية العامة (١٩٩٢) ، والجزء الرفيع المستوى عن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٥) ، والاستعراض متوسط المدى (١٩٩٦) ، والجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٨) ، والاستعراض النهائي بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠٠) ؛

٥ - يشجع التعاون الوثيق بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومكتب الأمم المتحدة المنسق الخاص لافريقيا في رصد ومتابعة عملية تنفيذ الخطة المذكورة ؛

٦ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتقدم بتقرير بشأن التقدم المحرز في عملية تنفيذ البرنامج وذلك للدورة الثامنة والخمسين لمجلس الوزراء .

CM/RES.1416 (LVI) REV.1

قرار

**حول البرنامج الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية
لافريقيا جنوب الصحراء - المرحلة الثانية**

**إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخميسن في
داكار ، السنغال ، من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،**

**إذ يذكر بقراريه رقم ١١١٩ (د - ٤٧) ورقم ١٢٢٢ (د - ٥٣) حول المرحلة الثانية من البرنامج
الخاص للصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدول افريقيا المتضررة بالجفاف والتصحر ،**

**وإذ يلاحظ مع الارتياح انتهاء المرحلة الأولى من البرنامج الخاص بنجاح بما في ذلك تحقيق هدف
حشد مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتنفيذ هذه المرحلة ؛**

**وإذ يذكر أيضا بالقرار رقم ٦٧ (د - ١٤) لمجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول تنفيذ
المرحلة الثانية من البرنامج الخاص ومقرره الذي ينص بين أمور أخرى ، على ما يلي :**

**"إذ يأخذ علما بالنداء الذي وجهه الأعضاء الافريقيون بضرورة بذل كافة الجهود الممكنة
لبلوغ هدف حشد مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي للمرحلة الثانية من البرنامج الخاص ؛**

**"يناشد جميع الأعضاء الذين هم في موقف يسمح لهم بالمساهمة بسخاء وعلى أساس
طوعي في الموارد الخاصة لافريقيا جنوب الصحراء ، أن يفعلوا ذلك من أجل تنفيذ المرحلة الثانية
من البرنامج الخاص التي تستغرق ثلاث سنوات مع الأخذ في الاعتبار لمستوى الموارد التي تم
حشدتها للمرحلة الأولى وتنفيذها بنجاح" .**

**وإذ يلاحظ أيضا التقدم المحرز في الأنشطة التحضيرية لبدء المرحلة الثانية من البرنامج الخاص
بما في ذلك وضع سلسلة من المشاريع في مرحلة متقدمة من الإعداد ،**

وإذ يعرب عن تقديره العميق للمساهمات التي تعهدت بها بعض الدول الصناعية والنامية الأعضاء لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الخاص ،

١ - يناشد المجتمع الدولي للمانحين المساهمة بسخاء وعلى أساس طوعي في المرحلة الثانية من البرنامج الخاص :

٢ - يناشد أيضا المانحين للمساهمة بسخاء وعلى أساس طوعي في المرحلة الثانية من البرنامج الخاص :

٣ - يناشد أيضا المانحين الذين تقدموا بسخاء بتعهدات قوية لتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج الخاص أن يقوموا في أقرب وقت ممكن خلال ١٩٩٢ بإيداع وثائق مساهماتهم لدى الصندوق حتى تصبح المرحلة الثانية من البرنامج الخاص سارية المفعول .

CM/RES.1417 (LVI) REV.1

قرار

بشأن المشروع المشترك للبحوث الخاصة بزراعة الحبوب الغذائية في الأراضي شبه القاحلة في افريقيا (سنجراد)

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في دكاك بالسنغال في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يأخذ في الاعتبار أحكام خطة عمل لاغوس ، خاصة ما جاء في الفصل الأول المتعلق بالأغذية والزراعة ،

واقترعا منه بأن التحسين النوعي والكمي لانتاج الزراعات الغذائية ، لا يزال ضروريا لضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي في القارة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار ظهور وتعدد شبكات البحوث في افريقيا اللذين غالبا ما يؤديان الى تدمير للموارد المالية والبشرية الضئيلة وبالتالي الى الازدواج في العمل ،

وبعد أن أخذ علما بالمبادرة الجديدة من جانب البنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بتشجيع ودعم البحث الزراعي في افريقيا ،

وإذ يشير الى تقرير اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية الصادر عن دورتها العادية الخامسة والخمسين والمتعلق بمشروع سفجراد ،

وبعد أن استمع الى التقرير المقدم من بوركيينا فاصو حول وضع مشروع سفجراد ، وقام ببحثه ،

١ - يأخذ علما - بارتياح - بالتقرير المقدم من بوركيينا فاصو ؛

٢ - يعرب عن امتنانه لكافة المانحين والمؤسسات الدولية على دعمهم المتعدد الأشكال . ويدعوهم الى مواصلة تقديم مساعدتهم لمشروع "سفجراد" ؛

٣ - يطلب من الأمانة العامة توفير المساعدة المالية اللازمة لتشغيل مشروع سفجراد ابتداء من أول حزيران/يونيه ١٩٩٣ حتى يتمكن المشروع من مواصلة أنشطته وتوسيع نطاق عمله ليشمل زراعات غذائية أخرى ؛

٤ - يطلب من الأمين العام :

١ - تحقيق تنسيق فعلي لأنشطة البحث والتنمية الزراعية في افريقيا وبالتالي اقامة تعاون متعدد الأطراف مع المؤسسات الاقليمية الفرعية والاقليمية والدولية من أجل توسيع الجوانب التي تستفيد منها افريقيا مباشرة الى أقصى حد ؛

٢ - التأكد من أن شبكات البحوث الزراعية القائمة أو المقبلة تقوم بتنسيق أنشطتها مع مشروع سفجراد وتهتم - على أساس ايكولوجي - بالمناطق التي لا يغطيها مشروع سفجراد .

CM/RES.1418 (LVI) Rev.1

قرار

حول انتحال الأعمال الموسيقية والأدبية والفنية

إن مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، من ٢٢ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكّر بأن من واجب الدول الأعضاء أن تضع الموارد الطبيعية والبشرية للقارة الأفريقية في خدمة التقدم العام للشعوب الأفريقية في شتى مجالات النشاط البشري وبخاصة في مجال الإبداع الفكري ،

ووعيا منه بأهمية تطوير وحماية القيم الثقافية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء ،

ورغبة منه في الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب الأفريقية ،

وحرصا منه على حماية الملكية الأدبية والفنية في أفريقيا ،

وإذ يسجل بارتياح أهمية وحجم الإنتاج الموسيقي والأدبي والفني في أفريقيا ،

وإذ يعرب مع ذلك عن قلقه إزاء ظاهرة الانتحال التي تتعرض لها هذه الأعمال الموسيقية والأدبية والفنية ، وما لها من عواقب اقتصادية واجتماعية على المؤلفين الأفريقيين وعلى الصناعات الثقافية ،

ومشاركة منه في مكافحة الانتحال ، وتصميما منه على حماية التراث الثقافي للدول الأفريقية ،

١ - يدعو الدول الأعضاء الى أن تتخذ على المستوى الوطني كافة الإجراءات القانونية والإدارية ، والإجراءات الأخرى الكفيلة باستئصال ظاهرة انتحال الأعمال الموسيقية والأدبية والفنية ؛

٢ - يدعو أيضا الدول ، الى الانضمام الى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حق المؤلف ، وخاصة اتفاقية برن وروما واتفاقية باريس العالمية إذا لم تكن قد فعلت ذلك ؛

- ٣ - يحث الدول على دعم كل النشاطات التي تقوم بها المنظمات والمؤسسات الدولية في إطار حماية حقوق المؤلف ومكافحة الانتحال ؛
- ٤ - يطلب من الأمين العام العمل من أجل إقامة وتنظيم تشاور واسع على المستوى الوزاري وكذلك على مستوى الخبراء من أجل موازنة أفضل بين التشريعات وغيرها من الإجراءات لمكافحة الانتحال ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة ؛
- ٥ - يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الوزراء في الوقت المناسب .

CM/RES.1419 (LVI) Rev.1

قرار
بشأن إعلان اليوم الدولي للكتاب الإفريقيين
والاحتفال السنوي به

- إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، في المدة من ٢٢ - ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،
- إذ يذكر بأهداف الميثاق الثقافي الإفريقي ،
- وإذ يشيد بالدور العظيم الذي يقوم به الكتاب في بناء عالم يسوده السلام والتسامح والحرية ،
- وإذ يؤكد من جديد :

- ضرورة الحوار الثقافي بين الأمم بغية تحقيق تطورها المشترك المتناسق ؛
- البعد الثقافي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التكامل الإفريقي ؛
- ووعياً منه بضرورة إعادة النظر في السوق الدولية للكتاب من أجل نشر المعلومات بصفة أفضل من حيث النوعية والكمية ، والحد من الأمية ، ومواجهة ضعف هياكل النشر والتوزيع في البلدان النامية ،

وبعد أن اضطلع على القرار رقم ٨ / 90 DKR/BRL المعتمد من قبل الندوة الدولية للفنون والآداب التي تعقد كل سنتين والتي ترمي إلى إعلان يوم دولي للكتاب ،

١ - يقرر إعلان اليوم الدولي للكتاب الأفريقيين ويوصي الدول الأعضاء في إطار هذا القرار بالاحتفال به كل عام ؛

٢ - يهنئ جميع البلدان التي احتفلت هذه السنة باليوم الدولي للكتاب الأفريقي في إطار هذا القرار في انتظار إعلام المجتمع الدولي به ؛

٣ - يدعو المجتمع الدولي إلى المشاركة في الاحتفال بهذا اليوم ؛

٤ - يفوض الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية العمل مع الاتحاد الأفريقي للكتاب ومنظمة اليونسكو على تنفيذ هذا القرار ولا سيما ما يختص باختيار تاريخ الاحتفال به .

CM/RES.1420 (LVI) Rev.1

قرار

بشأن النهوض بحقوق الإنسان في افريقيا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار ، السنغال ، من ٢٢ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بأن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اعترف بأن "الحقوق الأساسية للإنسان هي من خصائص الكائن البشري وهو ما يستدعي حمايته على المستوى الدولي ، وبأن وجود حقوق الشعوب واحترامها يتطلب ضمان حقوق الإنسان ، وبأنها أكدت مساندتها لمبادئ حقوق وحريات الإنسان والشعوب ، كما وردت في البيانات والاتفاقيات وغيرها من الوثائق المعتمدة من جانب منظمة الوحدة الأفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة ،

وإذ يذكر بالقرار رقم ١٣٤٩ (د - ٥٥) الصادر عن الدورة العادية الخامسة والخمسين لمجلس الوزراء والذي تؤكد فيه الدول عن إرادتها في تحقيق الطموحات المشروعة للشعوب الأفريقية كما وردت في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية المعتمد في أيار/مايو ١٩٦٣ ،

.../...

92-52787

وإذ يحيي الجهود التي بذلتها الدول من أجل زيادة دعم حقوق وحريات الإنسان الأساسية ،

وإذ يشير مع ذلك الى انه ينبغي تكثيف هذه الجهود من أجل تنفيذ صارم للأحكام المتضمنة في الميثاق ، واجتناب اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي الى خرق خطير لحقوق الإنسان ،

١ - يساند ويشجع عمل لجنة حقوق الإنسان والشعوب والنهوض بحماية حقوق الإنسان وخاصة جهودها الرامية الى التطبيق الصارم للإجراءات والأحكام الواردة في الميثاق ؛

٢ - يرجو من الدول الأطراف أن تقدم في الآجال المحددة ، التقارير التي هي مطالبة بها بمقتضى المادة ٦٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ؛

٣ - يوجه نداء الى الدول التي لم تفعل ذلك ، لكي تنضم الى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،

٤ - يطلب من جميع الدول الأطراف في الميثاق أن تدرج في برامجها التعليمية أحكاما تساعد على الفهم العميق للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ، ويشجعها على مواصلة جهودها من أجل أن تؤخذ في الحسبان العناصر الملازمة المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك ضمن تدريب العاملين المكلفين بتطبيق القوانين ، والقوات المسلحة ، وجميع العاملين في الفروع الأخرى المتصلة بالموضوع ؛

٥ - يساند ويشجع أيضا الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية العامة والخاصة وكذلك المنظمات غير الحكومية في إطار نشاطها المتعلق بالتوعية حول أهداف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتعميمها والنهوض بها ؛

CM/RES.1421 (LVI) Rev.1

قرار شكر

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في داكار بالسنگال في الفترة من ٢٢ الى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

يعرب عن بالغ تقديره لما اتخذته حكومة السنغال من تدابير لاستضافة الاجتماع وتسهيل نجاحه ،

يسجل بارتياح - الخطاب الذي ألقاه معالي السيد حبيب تيام رئيس الوزراء في السنغال لدى افتتاح أعمال المجلس ، ويقرر اعتبار هذا الخطاب كوثيقة رسمية للدورة ،

يعرب عن عرفانه العميق لفخامة رئيس جمهورية السنغال ، السيد عبده ضيوف ولحكومة وشعب هذا البلد على كرم الضيافة الأخوية الحارة .

داكار بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢

AHG/DECL.1 (XXVIII)
AHG/DEC.1-2 (XXVIII)
AHG/RES.206-217 (XXVIII)

المرفق الثاني

المحتويات

<u>الصفحات</u>	<u>الرقم المرجعي</u>	<u>العنوان</u>
٦١	AHG/DECL.1 (XXVIII)	الإعلان الخاص بوباء الإيدز في افريقيا
٦٦	AHG/DEC.1 (XXVIII)	مقرر بشأن منع النزاعات ومعالجتها وحلها
٦٧	AHG/DEC.2 (XXVIII)	مقرر بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا
٦٨	AHG/RES.206 (XXVIII)	قرار بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية
٧١	AHG/RES.207 (XXVIII)	قرار بشأن اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب
٧٤	AHG/RES.208 (XXVIII)	قرار بشأن القمة حول النهوض بالمرأة الريفية اقتصاديا
٧٦	AHG/RES.209 (XXVIII)	قرار بشأن نصب جوريه - المادي التذكاري
٧٨	AHG/RES.210 (XXVIII)	قرار بشأن جائزة هوفويه بوانيه لليونسكو للبحث عن السلام
٧٩	AH/RES.211 (XXVIII)	قرار أوصت به مجموعة الاتصال بشأن الديون الخارجية لافريقيا وأداء أجهزة الاتصال
٨١	AHG/RES.212 (XXVIII)	قرار حول الصفة القانونية لوكالة الأنباء الافريقية
٨١	AHG/RES.213 (XXVIII)	قرار بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الافريقية
٨٢	AHG/RES.214 (XXVIII)	قرار بشأن ترشيح افريقي لمنصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

<u>الصفحات</u>	<u>الرقم المرجعي</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>	<u>العنوان</u>
٨٤	AHG/RES.215 (XXVIII)	قرار حول تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي والجامعات الافريقية في تنمية افريقيا	
٨٦	AHG/RES.216 (XXVIII)	قرار بشأن الإيدز وافريقيا : برنامج للعمل	
٨٩	AHG/RES.217 (XXVIII)	قرار شكر	

AHG/DECL.1 (XXVIII)

الإعلان الخاص بوباء الإيدز في افريقيا

نحن ، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المجتمعون في الدورة العادية الثامنة والعشرين لجمعيةنا العامة في داكار في الفترة بين ٢٩ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ نأخذ بعين الاعتبار :

- ان الإيدز يشكل مرضا آخر من جملة آلاف المشكلات الصحية التي تواجهها القارة الافريقية ،
- وان الإيدز ، خلافا للعديد من الأمراض الأخرى ، ان لم نقل كلها تقريبا ، لا تتوفر له عقاقير أو لقاحات تقي منه أو تشفيه وأن الأدوية المساعدة المتاحة حاليا تشكل عبئا خاصا على ميزانياتنا الصحية ،
- وان عدد الأفارقة الذين تشير التقديرات إلى أنهم سيكونون من حملة فيروس العوز المناعي البشري سيكون ٧٠ مليون نسمة ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، سيسبب قرابة مليون حالة وفاة سنويا ،
- وان بعض الأمراض التي كادت تتم السيطرة عليها ، وأهمها التدرن أصبحت ، مع ظهور الإيدز ، تمثل مجددا مشكلة من مشكلات الصحة العامة ،
- وان ملايين الأطفال سيتيتمون مع ظهور الإيدز على مدى العقد المقبل ،
- وان المكاسب الفعلية التي تحققت فيما يتعلق بالوضع الصحي للأطفال والنساء والناجمة عن نجاح برامج الرعاية الصحية الأولية في معظم الدول الافريقية أصبحت الآن في خطر وقد يبطئها ويعكسها مرض الإيدز فعليا ،
- وان فيروس العوز المناعي البشري ، أي فيروس الإيدز ، ينتشر من خلال الغريزة الإنسانية الأساسية المتمثلة في نشدان الحب والمودة والألفة والتوالد وأن التحكم في هذه الغريزة وتوجيهها هو السبيل الوحيد لضمان بقاء الإنسان ،

- وأن الإيدز يفرض على الإحباط واليأس ويقتل صغار البالغين ومتوسطي العمر منهم الذين يشكلون عماد الأسرة والجزء الرئيسي من القوى العاملة ومفتاح التنمية ،
- وأن الإيدز مشكلة صحية رئيسية تؤثر في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لقارتنا ،

نعلم أن :

(١) الوقاية هي السبيل للحد من سرعة انتشار الإيدز في أفريقيا ولاحتواء آثاره النهائية ، وهي من المسؤوليات الوطنية والتحديات الدولية المطروحة ،

(٢) الرعاية المجتمعية والمنزلية ودمج أنشطة الإيدز في الرعاية الصحية الأولية وتحسين القدرات العلاجية والقيام بالترصد الدائم والارتقاء بالرعاية التمريضية والمهارات الاستشارية وضمان سلامة الدم والأنشطة الخاصة الداعمة واستهداف الشباب والنساء وجميعها من بين الاستراتيجيات الرشيدة التي يتعين على كافة دولنا الأعضاء اتباعها ،

نلتزم بجدول العمل التالي :

١ - بالتزامنا السياسي بتعبئة المجتمع بأكمله من أجل مكافحة الإيدز

علينا أن نؤكد على خطورة الوباء وطابعه الملح ، وأن نعلن لشعوبنا أن استقرار البلد وبقائه في خطر . وعلينا أن نتغلب على الحساسيات وأن نتحدث بصراحة عن كيفية الوقاية من الإيدز ، يجب ألا يسمح لأي محرمات تقليدية بإعاقة انقاذ ملايين الأرواح . وعلينا أن نجد الأساليب المبتكرة لمواءمة رسائل الوقاية الواضحة مع سياق القواعد الاجتماعية والثقافية والدينية في بلداننا وأن نمارس القيادة الأدبية لإحداث التغييرات المنقذة للحياة في السلوك الفردي والجماعي . وعلينا أن نشجع القيادات التقليدية والدينية على أن يفعلوا الشيء ذاته ، وبذلك يحمون مجتمعاتهم المحلية من الإيدز . وعلينا أن نكفل استخدام كافة وسائل الاتصال المتاحة ، التقليدية منها أو غير التقليدية ، لشرح كيف ينتقل الفيروس - وكيف لا ينتقل ، بحيث يفهم جميع الناس أنهم لا يتعرضون لأي خطر نتيجة للاتصال الاجتماعي مع الأشخاص المصابين بعدوى فيروس الإيدز . وعلينا أن نقاوم الانطباع بأن الإيدز مرض لا يصيب إلا مجموعات أو فئات معينة من السكان وأن نوضح بالقوة الشخصية أنه يجب معاملة الأشخاص المصابين بعدوى الفيروس أو بمرض الإيدز باحترام وعطف ، تمشيا مع تقاليد السماحة المتأصلة في أفريقيا .

الهدف المنشود : بحلول نهاية عام ١٩٩٢ ، يكون قد أعلن علنا الاعتراف بأن كل واحد منا هو قائد للنضال لمكافحة الإيدز في بلده .

٢ - بتكثيف الإجراءات الرامية إلى منع انتقال فيروس العوز المناعي البشري بالاتصال الجنسي
إذا كانت المأساة في افريقيا هي أن الإيدز انتشر على مدى فترة طويلة قبل أن يعرف العلماء كيف ينتقل فيروس العوز المناعي البشري ، فإن الأمل في افريقيا ينعقد على جيلها الشاب الذي لا تزال أمامه فرصة للهروب من العدوى . وعلينا أن نفتتح هذه الفرصة لضمان تأمين فتيات وفتيان اليوم - الذين هم أمهات وآباء الغد من الإصابة بفيروس الإيدز . وعلينا أن نكفل حصول جميع الشباب على معلومات صريحة عن كيفية انتشار الفيروس وتثقيفهم لمعرفة المهارات التي تنقذ الحياة - بما في ذلك الشجاعة على الامتناع عن ممارسة الجنس ، والقدرة على العمل على أن تكون ممارسة الجنس مأمونة وتوفير الرفالات لهم وتمكينهم من الحصول على خدمات تنظيم الأسرة والعلاج المناسب للأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي التي تزيد بدرجة كبيرة مخاطر انتقال فيروس العوز المناعي البشري إذا بقيت دون علاج . وفي الوقت نفسه يتعين على الجيل الأكبر أن يقبل مسؤوليته لحماية الشباب من التعرض لفيروس الإيدز . والنساء يشكلن مجموعة أخرى معرضة للمخاطر . وعلينا أن نتخذ إجراءات حاسمة منها سن التشريعات لتحسين فرص تعليم المرأة وآفاقها الاقتصادية ومركزها الاجتماعي بحيث تستطيع السيطرة بشكل أفضل على حياتها الجنسية والحياة الجنسية لشركائها . فالإيدز لا يهدد المرأة نفسها وحسب ، ولكنه يهدد مواليد افريقيا حيث أن رضيعا واحدا من كل ثلاثة رضيع يولدون من نساء مصابات بالفيروس يكون مصابا هو نفسه بالفيروس .

الهدف المنشود : بحلول منتصف عام ١٩٩٢ ، يكون كل واحد منا قد كفل أنه ١٠٠ في المائة من البالغين في بلده ، بمن فيهم المراهقين وشباب البالغين يعرفون كيفية انتقال فيروس العوز المناعي البشري وكيفية وقاية أنفسهم ووقاية الآخرين من العدوى .

٣ - بالتخطيط لرعاية المصابين بفيروس العوز المناعي البشري وبالإيدز ولدعم أسرهم والباقيين من بعدهم

في غضون ثمانية أعوام فقط ، سيكون بافريقيا إجمالي تراكمي قدره ١٨ مليون حالة عدوى بفيروس العوز المناعي البشري . ولقد ناء كاهل المستشفيات بالفعل باحتياجات الأشخاص المصابين بالفيروس ، واضطربت الأسر بسبب مرض وموت أفرادها الأكثر إنتاجا . ولا بد لنا أن نكفل وضع خطة رشيدة لرعاية مرضى الإيدز ، تمول بموارد وطنية وخارجية . وعلينا أن نكفل أن تقدم برامجهم الوطنية الخاصة بالعناقر الأساسية لملايين الأشخاص المصابين في افريقيا على الأقل ما يحتاجونه من عناقير

مسكنة للألم ومعالجة الأمراض الشائعة المتصلة بفيروس الإيدز ، مثل الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والاسهال والأمراض الفطرية والالتهاب الرئوي والتدرن . ولا بد أن تكفل الترابط والتعاون بين القطاع الصحي العام والهياكل المجتمعية ، بما فيها المنظمات الدينية والخيرية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، بحيث تتسنى رعاية المرضى في المنزل بالدرجة الأولى أو في العيادات الخارجية للمستشفيات . وعلمنا في الوقت نفسه أن تتوقع اضطراب الأسر والمجتمعات المحلية نتيجة لوفيات مرضى الإيدز وأن نخطط منذ الآن لأساليب رعاية وإعالة الباقين على قيد الحياة بعد موت معيّلهم ، بمن فيهم ١٠ ملايين يتيم خلال التسعينات بسبب الإيدز حسب ما تشير إليه الاسقاطات - بالتعاون الوثيق أيضا مع المنظمات المجتمعية . ويجب إيلاء اهتمام خاص لتثقيف ورعاية المجموعات السكانية المتنقلة .

الهدف المنشود : بحلول منتصف عام ١٩٩٢ ، نكون قد اعتمدنا خطة رشيدة لرعاية مرضى الإيدز ، بما في ذلك العقاقير الأساسية للأمراض المتصلة بفيروس العوز المناعي البشري وخطة رشيدة للرعاية على أساس الأسرة أو المجتمع المحلي وإعالة الباقين على قيد الحياة الذين يخلّصهم مرضى الإيدز المتوفون ، بمن فيهم الأيتام .

٤ - بدعم بحوث الإيدز المناسبة وذات الصلة

إن البحوث عنصر ضروري لتطوير المعارف التي تؤدي إلى فهم مشكلة الإيدز في افريقيا ووسائل مكافحة عدوى فيروس العوز المناعي البشري . وفي حين ينبغي أن يستمر تعزيز ودعم التعاون بين الباحثين من البلدان المتقدمة وزملائهم في افريقيا ، فإن من الأهمية بمكان تعزيز وتقوية القدرات البحثية في افريقيا . وينبغي توجيه بحوث الإيدز نحو تناول مشاكل الإيدز في افريقيا على وجه التحديد .

وينبغي إنشاء آلية لضمان تنسيق بحوث الإيدز بين البلدان ووضع مدونة قواعد أخلاقية في هذا الصدد .

وينبغي أيضا بذل الجهود وتوجيهها صوب بحوث الأعشاب العادية لأن بعضها أثبتت دجاعتها .

الهدف المنشود : بحلول نهاية عام ١٩٩٢ ، نكون قد أقررنا خطة عمل وطنية لتعزيز وتنسيق بحوث الإيدز في بلداننا ، بما في ذلك وضع مدونة أخلاقية عملية لبحوث الإيدز .

٥ - استخدام مركزنا القيادي لضمان اشتراك جميع قطاعات المجتمع في العمل من أجل التصدي

لوباء الإيدز

يجب أن نعمل على ضمان فهم كل قطاع بدون استثناء من القطاعات الخاصة أو الحكومية ما الذي يرجح أن ينفذه هذا القطاع بسبب الإيدز وفهم عواقب المرض الاجتماعية الاقتصادية ، وبالتالي كينية الاستفادة من الوقاية من الإيدز ومكافحته بصورة فعالة وكينية المشاركة في جهود الوقاية والمكافحة . ويتعين علينا أن نوجه وزراء كل قطاع إلى وضع وتنفيذ الخطط المناسبة وتوفير الموارد اللازمة . وعلى سبيل المثال :

يجب أن تقوم الوزارة المسؤولة عن الصحة بدور رئيسي في وضع استراتيجيات مناسبة لتغيير السلوك . وفي منع انتشار فيروس الإيدز عن طريق الدم الملوث أو الإبر غير المعقمة أو أدوات اختراق الجلد ، وكذلك في رعاية المرضى وفي ترصد الوباء . ولا بد من تأمين الاستمرارية عن طريق تعزيز جميع البنيات الأساسية الصحية وتحقيق التكامل بين جميع البرامج الصحية . ويتعين على الوزارة المسؤولة عن العمل أن تجري دراسات عن أثر الإيدز في توافر اليد العاملة والتخطيط للتثقيف بشأن الإيدز في مكان العمل . وعلى الوزارة المسؤولة عن التعليم أن تعد مناهج مدرسية للتعليم بشأن الإيدز بما يتفق مع كل سن وكل ثقافة على حدة . أما الوزارة المسؤولة عن الشؤون الاجتماعية فإن عليها أن تصمم برامج تثقيفية وبرامج لتوفير الرفالات للزبائن والعاملين في تجارة الجنس . وأخيرا ، فإن علينا أن ندعم المنظمات المجتمعية وسائر المنظمات الحكومية التي ظلت عمادا لجهود الوقاية من الإيدز ورعاية مرضاه منذ اضطرام الوباء وأن نكفل أن يكون عمل المنظمات غير الحكومية جزءا من البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز .

الهدف المنشود : بحلول نهاية عام ١٩٩٢ ، نكون قد كفلنا أن كل قطاع قد وضع خطة تأخذ في الاعتبار آثار مرض الإيدز وعواقبه ، وخصصنا لها الاعتمادات اللازمة ، وأن نكون قد أنشأنا آلية فعالة رفيعة المستوى للتنسيق المتعدد القطاعات للأدشطة المخطط لها .

٦ - بإعطاء أولوية قصوى للإيدز في تخصيص الموارد الخارجية بحيث تستفيد قارتنا من

أقصى قدر ممكن من التعاون والتضامن الدوليين في التغلب على الوباء وآثاره

سوف تلقى المتطلبات المالية للوقاية من الإيدز ورعاية مرضاه ومكافحته عبئا ثقيلا على البلدان في جميع أنحاء العالم ، النامية منها والمتقدمة ، لكن الهوة بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة ستكون واسعة بنوع خاص في افريقيا في ظل العبء الثقيل لمديونية القارة الخارجية والمجاعات وسائر الأمراض المنتشرة فيها . ومن المؤكد أن وباء الإيدز سوف يستنزف موارد الرعاية الصحية في افريقيا ويبيد قوتها العاملة ويقلل انتاجها الصناعي والزراعي ويغضي إلى فقدان المهنيين المتعلمين والمستهلكين والقوة

الشرائية . ولا بد من وضع خطة لافريقيا ، ومن حساب تكاليف هذه الخطة وتقديمها إلى القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والصناديق الائتمانية ووكالات المساعدة الانمائية في البلدان الأكثر ثراء وإلى المنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسيف والمنظمات الأخرى . ولا بد في الوقت نفسه أن تساعد في تأمين التضامن في اقتسام المعارف . ولا بد أن تكفل إدراك الرأي العام المحلي لمدى أهمية اشتراك افريقيا على قدم المساواة مع البلدان الصناعية في الجهود البحثية العالمية من أجل إيجاد عقاقير ولقاحات ناجعة ضد الإيدز . وسوف تساعد المشاركة النشطة في عملية البحث والتطوير في ضمان ملائمة نواتج البحوث واتاحتها لافريقيا .

الهدف المنشود : بحلول نهاية عام ١٩٩٤ ، نكون قد تعاوننا في وضع خطة موحدة لافريقيا لاستقطاب التمويل المطلوب لمكافحة الإيدز واحتواء عواقب الوباء وبدأنا في الترويج لهذه الخطة في جميع المحافل الدولية ومحافل الجهات المانحة .

AHG/DEC.1 (XXVIII)

مقرر

بشأن منع النزاعات ومعالجتها وحلها

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يشعر بقلق بالغ إزاء تكرار حدوث النزاعات في افريقيا والمعاناة الشديدة التي يسببها ذلك لشعوب افريقيا وكذلك ما يترتب على هذه النزاعات من آثار عكسية على الأمن والاستقرار في القارة وعلى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ،

وإذ يذكر بأن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، انطلاقاً من هذا القلق ، قد أعرب في إعلانه حول الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في افريقيا والتغيرات الجوهريّة التي تحدث في العالم الذي أصدره في أديس أبابا في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، عن ضرورة تأكيد العزم على العمل معاً من أجل حل كافة النزاعات في القارة حلاً سلمياً وسريعاً ،

وإذ يعرب ، تبعاً لذلك ، عن اقتناعه بالحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة التي ترمي إلى منع النزاعات وإدارتها وحلها في إطار منظمة الوحدة الافريقية ووفقاً لمبادئ وأهداف الميثاق ،

../..

92-52787

وإذ بحث تقرير مجلس الوزراء عن مداولاته بشأن تقرير الأمين العام حول النزاعات واقتراحه بإنشاء آلية لمنعها وإدارتها وحلها في افريقيا ،

يقرر ما يلي :

١ - اعتماد مبدأ إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل النزاعات في افريقيا ، وذلك في إطار منظمة الوحدة الافريقية وتمشيا مع أهداف ومبادئ الميثاق ؛

٢ - الطلب من الأمين العام أن يجري تحت إشراف هيئة مكتب الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، دراسة متعمقة لجميع الجوانب المتصلة بهذه الآلية ومن بينها التفاصيل المؤسسية والتنفيذية ، وكذلك تمويلها .

٣ - دعوة جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم للأمين العام ، في أقرب موعد ممكن ، وجهات نظرها وتعليقاتها واقتراحاتها بشأن الآلية المقترحة ؛

٤ - الطلب من مجلس الوزراء أن يعد توصيات محددة بشأن الآلية المقترحة في ضوء الدراسة التي يجريها الأمين العام ووجهات نظر وتعليقات واقتراحات الدول الأعضاء وأن يقدم هذه التوصيات إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها خلال دورته العادية التاسعة والعشرين .

AHG/DEC.2 (XXVIII)

مقرر

بشأن العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، في خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٧ ،

بعد أن درس تقرير مجلس الوزراء في دورته العادية السادسة والخمسين بشأن موضوع التنمية الصناعية في افريقيا ،

يقرر :

(أ) الموافقة على برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ؛

(ب) تأييد القرار الصادر عن مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي عقد في نيسان/ابريل ١٩٩٢ والذي يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المصادقة على برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ؛

(ج) أيضا تأييد القرار الصادر عن المؤتمر العام الرابع لليونيدو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ والخاص ببرنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ؛

(د) أن يطلب من الأمين العام اتخاذ كافة التدابير اللازمة ، وذلك بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا والمدير العام لليونيدو لدعم جهود البلدان والمنظمات الافريقية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في افريقيا ، وتقديم تقارير دورية للمجلس بشأن هذا الأمر .

AHG/RES.206 (XXVIII)

قرار

بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالتوقيع على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية في أبوجا ، نيجيريا ، في الثالث من حزيران/يونيه ١٩٩١ ،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وخطة عمل لاغوس وبيانها الختامي وكذلك المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ،

وإذ يذكر أيضا بقراراته السابقة بشأن الجماعة الاقتصادية الافريقية وهي قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم ١٦١ (د - ٢٣) و ١٧٩ (د - ٢٥) و ١٩٠ (د - ٢٦) و ٢٠٥ (د - ٢٧) ،

../..

92-52787

وإذ يأخذ في الاعتبار البيان الذي قدمه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية خاصة النداء الموجه إلى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية حتى الآن ، بأن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن ،

وإذ يحيط مع الارتياح بتقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية حول ما تحقق من تقدم في تنفيذ المعاهدة وإعداد البروتوكولات المرفقة بها ،

وإذ يؤكد من جديد أيضا على الحاجة الملحة إلى ترشيح المنظمات الحكومية المشتركة القائمة التي تعالج عملية التكامل الاقتصادي والتعاون في إفريقيا على نحو يتفق مع أحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية ،

وإذ يرحب أيضا بالقرار رقم A/DEC.12.7/91٠٠٠٠٠٠٠ الصادر عن الدورة العادية الرابعة عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في تموز/يوليه ١٩٩١ الذي يحدد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا باعتبارها المجموعة الاقتصادية الوحيدة في غرب إفريقيا المكلفة بتحقيق التكامل الاقتصادي ،

وإذ يرحب بالقرار رقم BTA/AUTH/X/4 ANNEX I الصادر عن الدورة العادية العاشرة لهيئة الدول الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لشرقي وجنوبي إفريقيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ لتحويل منطقة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة لشرقي وجنوبي إفريقيا وذلك بإدماج منطقة التجارة التفضيلية مع مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي ،

وإذ يعي حاجة الأقاليم الأخرى التي لم تعتمد بعد قرارات مماثلة للقرارات المذكورة أعلاه ، إلى أن تفعل ذلك بغية تغادي الازدواجية المبددة للجهود المبذولة في عمليات التكامل الاقتصادي ،

وإذ يذكر بدعوته السابقة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لإفريقيا ورئيس بنك التنمية الإفريقي بتعزيز تعاونهم من خلال وضع برامج مشتركة ومحددة لتنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية ،

وإذ يدرك أن هناك منظمات دولية أخرى تعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي وتنفيذ برامج التعاون والأنشطة الأخرى المتعلقة بذلك في إفريقيا ، وأنه يتعين على هذه المنظمات أن تقدم الدعم إلى الأمانة

العامية لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل تنفيذ المعاهدة وإعداد البروتوكولات المرفقة بها في إطار برنامج عمل الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقي ،

١ - يهنئ الدول الأعضاء التي صدقت بالفعل على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية ، ويهيب بالدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تعجل بالتصديق على المعاهدة بغية تعزيز وتمجيل خطى التكامل الاقتصادي والتعاون في افريقيا ؛

٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء إلى ترويج المعاهدة على الصعيد الوطني وزيادة الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون في افريقيا ؛

٣ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقي ، وضع برنامج عمل مشترك من أجل تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية وإعداد البروتوكولات ذات الصلة ، وتقديم تقارير دورية عن ذلك إلى مؤتمر قمة المنظمة من خلال لجنة التسيير الدائمة ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ؛

٤ - يعرب عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعمه لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتصل بتأسيس الجماعة الاقتصادية الافريقية خلال الدورة البرنامجية الرابعة ، ويطلب منه مواصلة تقديم الدعم في تنفيذ المعاهدة وبروتوكولاتها وذلك بتقديم الموارد المالية والبشرية الكافية على نحو متسق وفي إطار البرامج التي اتفقت عليها الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقي ؛

٥ - يناشد المنظمات الدولية ووكالات التمويل ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، أن تدعم برامج التعاون والتكامل الاقتصادي في افريقيا ضمن إطار الأولويات التي حددتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذاتها ؛

٦ - يطلب أيضا من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ورئيس بنك التنمية الافريقي ، العمل عن كثب مع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بغية ترشيد المنظمات الحكومية الافريقية وفقا لأحكام المعاهدة ، وتقديم تقارير دورية مشتركة بناء على ذلك إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ؛

٧ - يعرب عن تقديره للرؤساء الحاليين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة في إفريقيا ، ويطلب منهم تعزيز عملية ترشيد المنظمات الحكومية الإفريقية في أقاليمهم الخاصة بغية كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد وتنفاذي الازدواجية ووضع هذه المجموعات الاقتصادية على قاعدة سليمة تقوم عليها الجماعة الاقتصادية الإفريقية :

٨ - يشيد برئيس الدورة السابقة لمنظمة الوحدة الإفريقية فخامة الرئيس إبراهيم بادماسي بابنجيدا ، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، للجهود الدؤوبة التي بذلها خلال مدة رئاسته من أجل تعزيز أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية في القارة وفي المحافل الدولية :

٩ - يفوض الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية فخامة الرئيس عبده ضيوف في العمل بالتشاور مع نظرائه في توفير قوة دفع سياسية لتنفيذ كل من المعاهدة وهذا القرار :

١٠ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية اتخاذ تدابير عاجلة للإسراع بإعداد مشروعات البروتوكولات المرفقة بالمعاهدة وبخاصة تلك التي أكدت لجنة التسيير الدائمة أهميتها :

١١ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يتابع تنفيذ هذا القرار ويقدم تقارير دورية عن ذلك إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

AHG/RES.207 (XXVIII)

قرار

بشأن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، في خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يأخذ في الاعتبار التقرير السنوي لأنشطة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي قدمه الدكتور إبراهيم بدوي الشيخ طبقا للمادة ٥٤ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ،

وإذ يذكر بأن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يعلن بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الإفريقية ،

وإذ يذكر أيضا بسريان مفعول الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ والإعلان الخاص بالوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في افريقيا الذي اعتمدته الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه ١٩٩٠ والتفسيحات التي تحدث حاليا في العالم .

وإذ يعرب عن اقتناعه بأن مقدره اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب على العمل بصورة فعالة ، هي عامل هام لتعزيز حقوق الإنسان في افريقيا وعليه ، فمن الأهمية بمكان تزويدها بكافة الموارد البشرية والمادية الممكنة التي تحتاج إليها لتنفيذ أعمالها .

وإذ يأخذ في الاعتبار أنه وفقا للمادة (١) من هذا الميثاق ، فإن الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، الأطراف في الميثاق الحالي ، تعترف بالحقوق والواجبات والحريات الواردة في هذا الميثاق وتتعهد بإقرار التدابير التشريعية أو غيرها لأعطائها الصبغة الفعلية .

(أ) التقرير الختامي الخامس بشأن أنشطة اللجنة
١ - يؤكد أهمية ضمان احترام حقوق الإنسان والشعوب بغية تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في افريقيا ؛

٢ - يؤكد من جديد ضرورة تشجيع المشاركة الشعبية في عملية الحكومة والتنمية في إطار مناخ سياسي يضمن حقوق الإنسان ومراعاة حكم القانون ؛

٣ - يشيد بتعاون الدول الافريقية مع اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب في تنفيذ الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب ؛

٤ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم ، بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون المالية والإدارية ، بالنظر في السبل والوسائل الممكنة للاستجابة إلى متطلبات اللجنة الافريقية لتنفيذ برنامج أنشطتها ؛

٥ - يأخذ علما بكل تقديره بالتقرير السنوي الخامس لأنشطة اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب ويوافق على نشره ؛

(ب) التقارير التي لم ترد بعد

١ - يعرب عن تقديره العميق للدول الأطراف التي قدمت تقاريرها الدورية الأولى وهي مصر ، الجماهيرية العربية الليبية ، ديجيريا ، رواندا ، تنزانيا ، توغو ، تونس ، زيمبابوي ، السنغال والرأس الأخضر ، وغامبيا ؛

٢ - يحث الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي لم تقدم تقاريرها الأولى بعد ، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ؛

٣ - يطلب بأنه ينبغي على الدول أن تتقدم بتقارير ، ليس فقط بشأن التدابير التشريعية ، بل أيضا بشأن التدابير الأخرى التي تتخذ لتعزيز كل من الحقوق والحريات التي يعترف بها ويضمنها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وكذلك بشأن المشاكل التي تواجه في تعزيز هذه الحقوق والحريات ؛

٤ - يشجع الدول الأطراف التي تواجه صعوبات في إعداد وتقديم تقاريرها الدورية على السعي إلى الحصول على المساعدة في أقرب وقت ممكن من اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي ستقوم بتنظيم المساعدة في هذا الصدد من خلال مواردها الخاصة أو غيرها ؛

(ج) الأنشطة الترويجية

١ - يحث كافة الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على عكس الحقوق والحريات التي يعترف بها ويضمنها الميثاق الإفريقي في قوانينها وممارساتها ؛

٢ - يطلب بأنه يتعين على كافة الدول الأطراف تنفيذ المادة ٢٦ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن طريق إنشاء مؤسسات وطنية تكلف بمسؤولية ترويج وحماية حقوق الإنسان والشعوب حيث لا توجد وتعزيز كافة المؤسسات التي من هذا القبيل ؛

٣ - يطلب مجددا أنه يتعين على كافة الدول الأعضاء تنفيذ المادة ٢٥ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، بأن تضمن ، من بين أمور أخرى ، أن حقوق الإنسان مضمنة في المناهج الدراسية على جميع مستويات التعليم العام والخاص وفي تدريب جميع المسؤولين المعنيين بتطبيق القوانين ؛

٤ - يدعو الدول الأطراف الى التأكد من أن حقوق الأفراد بشأن الحصول على المعلومات وبشأن حرية التعبير المعترف بها والمضمنة في المادة (٩) من الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب قد يتم احترامها تماما ؛

٥ - يدعو كافة الدول الأطراف رفع تقارير بشأن هذه المسائل في تقاريرها الدورية إلى اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب ؛

٦ - يطلب من اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب تقديم تقارير بشأن تنفيذ هذا القرار ؛

(د) المصادقة على الميثاق الافريقي
يعرب عن ارتياحه لأن العديد من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد صادقت على الميثاق ، ويدعو تلك الدول التي لم تصادق عليه أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

AHG/RES.208 (XXVIII)

قرار بشأن

القمة حول النهوض بالمرأة الريضية اقتصاديا

إن مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية السادسة والخمسين في الفترة من ٢٢ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في دكاكار بالسنغال ،

إذ يذكر بالقرار رقم ٧٨/٤٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين ظروف معيشة المرأة في المناطق الريضية وكذلك القرار رقم ٩٨/٤٦ بشأن تطبيق استراتيجيات عمل ديروبي المستقبلية للنهوض بالمرأة ،

وإذ يذكر أيضا بالقرار رقم ٦٤/١٩٩١ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن القمة حول النهوض بالمرأة الريضية اقتصاديا ،

وإذ يدرك الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة الريفية كعامل لإنتاج الحبوب الغذائية وكفالة الأمن الغذائي للأسرة ،

وإذ يلاحظ مع ذلك بعميق القلق التزايد المستمر لعدد النساء الريفيات اللاتي يعانين من حالة الفقر ،

وإذ يؤكد من جديد في هذا الإطار التزامه بالإسهام في خلق الظروف التي تتيح للمرأة التعبير عن نفسها بصورة كاملة وبالتالي تسهيل تنمية أكثر إنصافاً وتوازناً واستمرارية ،

١ - يعرب عن ارتياحه للمستوى الرفيع للمشاركة في القمة حول النهوض بالمرأة الريفية اقتصادياً ، التي عقدت في جنيف يومي ٢٥ ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢ ؛

٢ - يعرب عن امتنانه العميق لملكة بلجيكا والسيدات الأوليات من كل من كولومبيا ومصر وماليزيا والسنغال وتركيا اللاتي اشتركن في إعلان هذه المبادرة وكذلك للصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسائر المؤسسات التي نظمت و/أو قدمت دعماً تقنياً للقمة ؛

٣ - يعرب عن ارتياحه للصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمؤسسات الدولية الأخرى التي قامت بتنظيم و/أو تقديم المساعدة الفنية للقمة ؛

٤ - يوافق على إعلان جنيف بشأن المرأة الريفية المعتمد من القمة ؛

٥ - يشير إلى أهمية إجراء متابعة منهجية لتوصيات القمة مع توخي تحقيق الهدف الأدنى المتمثل في وقف زيادة عدد النساء اللاتي يعانين من حالة فقر مدقع ؛

٦ - يدعو ، لهذا الغرض ، المجتمع الدولي والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات المتضمنة في إعلان جنيف .

AHG/RES.209 (XXVIII)

قرار

بشأن نصب جورية - المادي التذكاري

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ في داكار بالسنغال ،

إذ يذكر بأن جزيرة جورية كانت خلال القرنين السادس عشر والثامن عشر ، رمزا لتجارة الرقيق ، ومكانا لمعاناة الإنسان وحرمانه من أبسط حقوقه ،

وإذ يلاحظ أن جورية أصبحت قبله يتوافد عليها جميع السود الذين يعيشون في بلدان المهجر عبر أنحاء العالم ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الأبعاد الثقافية والتاريخية والأخلاقية لجزيرة جورية ، واردة حكومة السنغال في جعلها رمزا للتسامح والذكرى ، والحوار بين مختلف الحضارات والثقافات بنوع خاص ،

وإذ يذكر بأن لجنة التراث العالمي وافقت خلال دورتها الثانية المنعقدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، على تسجيل جزيرة جورية في قائمة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو ، وبأن هذه المنطقة قامت ابتداءً من يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ بحملة دولية لحماية جزيرة جورية .

وإذ يأخذ في الاعتبار قرار حكومة السنغال بإقامة نصب جورية المادي التذكاري في أقصى موقع من القارة على ساحل المحيط الأطلسي ليذكر الضمير البشري بأكبر عملية إبادة في التاريخ ، ألا وهي تجارة الرقيق التي تعرض لها السود ، وحمل المجتمعات التي شاركت في هذه العملية المشؤومة ، على أن تنكر جميعاً في هذه المسألة بروح من التضامن الأخوي والدولي ،

وإذ يشجعه الدعم المقدم لمشروع هذا النصب التذكاري من منظمة الوحدة الافريقية خلال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ،

وإذ يذكر بالإعلان الرمزي للمسابقة الخاصة بإنجاز هذا النصب التذكاري ، بمقر منظمة الأمم المتحدة يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، من جانب الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، بحضور المدير العام لمنظمة اليونسكو ،

وإذ يأخذ في الاعتبار نداء مؤتمر اليونسكو السادس والعشرين (باريس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ، لتعبئة المجتمع الدولي لصالح مشروع نصب جورية/المدي التذكاري ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن النصب التذكاري جورية/المادي التذكاري سيضم مجمعا ثقافيا اجتماعيا لتكريم الشباب بصفة خاصة ، ومتحفا دوليا لحقوق الانسان والذكرى ، ومركزا دوليا للبحث والإعلام حول تجارة الرقيق ، وتاريخ المحيط الأطلسي من القرن الحادي عشر إلى القرن التاسع عشر ، وما لذلك من أثر على الحوار ، والبحث عن السلام ، وفهم الحاضرات ،

١ - يأخذ علما بارتياح بمبادرة السنغال إلى بناء نصب جورية/المادي التذكاري ، ويثني على الحكومة السنغالية على مبادرتها في إنجاز هذا المشروع الرمزي الذي يخص افريقيا على العموم ؛

٢ - يقدم مساندته التامة لهذا المشروع الذي يقع على سائر الدول الافريقية الاحتفال به من الآن فصاعدا بوصفه مشروعا رمزيا لاستعادة القارة كرامتها ؛

٣ - يشكر منظمة اليونسكو ومديريها العام ، على كل ما قدماء من اسهام في تنفيذ المشروع ويدعوهم إلى مواصلة جهودهما لإنجاز نصب جورية/المادي التذكاري ، وضمان اشرافه دوليه ؛

٤ - يوجه نداء إلى جميع دول الشمال والجنوب ، والمجتمعات السوداء حيثما وجدت ، والمنظمات الدولية العاملة في مجال التمويل والتعاون العلمي والفكري ، لكي تقدم دعمها الفعال الملموس لإنجاز هذا المشروع ؛

٥ - يطلب من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يتابع تقدم انجاز هذا المشروع بالتعاون مع المدير العام لمنظمة اليونسكو ، وأن يقدم تقريرا دوريا في هذا الشأن إلى المجلس .

AHG/RES. 210 (XXVIII)

قرار

بشأن جائزة هوفويه بوانيه لليونسكو للبحث عن السلام

إن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين ، خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يأخذ في الاعتبار الدور الذي لعبته منظمة اليونسكو للنهوض بالتربية والثقافة والعلوم والاتصال في افريقيا ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الأولوية التي منحها الاجتماع الخامس والعشرون للمؤتمر العام لليونسكو (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩) في تنفيذ البرامج الخاصة بالقارة الافريقية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار القرار الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو المنشئ وفقا للوثيقة التأسيسية لليونسكو ، جائزة فيليكس هوفيه بوانيه للبحث عن السلام من جانب المجتمع الدولي ،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن منظمة اليونسكو لا تزال الشريك المميز للدول الافريقية في مجال استراتيجيات تطوير التعليم والعلوم والثقافة والتكنولوجيا في افريقيا ،

١ - يشجع المدير العام لليونسكو على مواصلة نشاطه لصالح تعزيز وازدهار المنظمة ؛

٢ - يهنيئ المدير العام لليونسكو على المبادرة الموفقة لمنظمته بإنشاء جائزة فيليكس هوفيه بوانيه للبحث عن السلام ، وكان أولا من فازا بها كل من السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي وفردريك دي كلارك رئيس جمهورية جنوب افريقيا اللذين احتفل بهما المجتمع الدولي عند تسليمهما الجائزة في حضور فخامة الرئيس عبده ضيوف بمقر اليونسكو في باريس يوم ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ ؛

٣ - يشير إلى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على العمل من أجل تعزيز نشاط اليونسكو عالميا عن طريق إشراك كافة الدول في أنشطة هذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، يوجه نداء إلى الدول

../..

92-52787

التي لم تنضم بعد إلى اليونسكو كي تفعل ذلك ، وإلى حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية وسنغافورة لكي تستأنف نشاطها في اليونسكو في إطار مبدأ التعميم الذي يجب أن يحكم تلك الوكالة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

AHG/RES. 211 (XXVIII)

قرار

أوصت به مجموعة الاتصال بشأن الديون الخارجية لأفريقيا وأداء أجهزة المتابعة

إن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داکار ، السنغال ، خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالموقف الأفريقي الموحد بشأن الديون الخارجية لأفريقيا المعتمد خلال الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في أديس أبابا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ يذكر بقرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أرقام ١٣٤ (د - ٢٠) ، و ١٥٠ (د - ٢٢) و ١٧٥ (د - ٢٤) ، و ١٨١ (د - ٢٥) وإعلان ٢ (د - ٢٦) ، وقرارات مجلس الوزراء أرقام ٦١٤ (د - ٣٠) ، و ٧٦٠ (د - ٢٣) ، و ١١١٠ (د - ٤٦) ، و ١١٩٥ (د - ٤٩) ، بشأن أزمة الديون الخارجية في أفريقيا ،

وإذ يذكر أيضا بأن أزمة الديون الأفريقية لا زالت قائمة على الرغم من مختلف البرامج الاقتصادية التي طبقتها البلدان الأعضاء والتي كثيرا ما كلفتها صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية جمة ،

وإذ يلاحظ أن اتفاقيات إعادة جدولة الديون ، على الرغم من توفيرها الظروف اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار الانتاجي ، غير كافية لحل أزمة الديون الأفريقية ،

وإذ يعترف بضرورة اقامة تنسيق فعال ومشاورات وتبادل للمعلومات فيما بين البلدان الأفريقية بالتعاون مع الدائنين ، بغية إيجاد حلول عادلة ومنصفة لأزمة الديون الأفريقية ،

وإذ يعرب عن قلقه ازاء زيادة مديونية افريقيا الخارجية ، وأعباء خدمة الدين واستمرار تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي في افريقيا ،

وإذ يؤكد مجددا التزامه بالموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة الديون الخارجية واقتناعه بضرورة عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة مديونية افريقيا الخارجية وغيرها من المشاكل ،

١ - يهنى فخامة الجنرال ابراهيم بابنجيدا بدماسي رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس الدورة السابقة لمنظمة الوحدة الافريقية ، على ما بذله من جهود دؤوبة لتوعية المجتمع الدولي بأزمة ديون افريقيا الخارجية ؛

٢ - يفوض الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في متابعة وتكثيف عملية توعية الجهات الدائنة لافريقيا ومن بينها المؤسسات متعددة الأطراف والجهات الدائنة الرئيسية بغية حملها على المشاركة الفعالة في البحث عن حلول دائمة لأزمة الديون الخارجية في افريقيا ، ويطلب ، لهذا الغرض من مجموعة الاتصال ، أن تواصل تقديم مساعدتها ومشورتها للرئيس الحالي للمنظمة خلال عمله بهذا التفويض ؛

٣ - يصدق على توصيات الاجتماع الوزاري الحادي عشر لمجموعة الاتصال الواردة في تقرير مجلس الوزراء رقم ١٧٢٤ (د - ٥٦) ، بشأن اصلاح هياكل مجموعة الاتصال ؛

٤ - يطلب من الدول الافريقية أن تبعث إلى الأمين العام للمنظمة البيانات المتعلقة بالاجراءات المتخذة في اطار الموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية ، وأن تعزز تعاونها في مجالات تبادل المعلومات والخبرات المتصلة بإدارة الدين والمفاوضات الدولية ؛

٥ - يوصي بتعزيز الأمانة المشتركة المكونة من منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا وبنك التنمية الافريقي والمركز الافريقي للدراسات النقدية وذلك بغية تقديم مساعدة فعالة لمجموعة الاتصال التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ التفويض المخول لها ؛

٦ - يطلب من الأمين العام أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً حول الموضوع إلى الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

AHG/RES.212 (XXVIII)

قرار

حول الصفة القانونية لوكالة الأنباء الافريقية

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داکار ، السنغال من ٢٩ حزيران/يونيه الى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يذكر بالإعلان رقم ١ المؤسس لوكالة الأنباء الافريقية والذي وافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٧٨ (وثيقة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات رقم ٨٩ (د - ١٥)) ،

وإذ درس التوصية الصادرة عن الدورة العادية السادسة لمؤتمر وزراء الإعلام الافريقيين التي عقدت في أبوجا (نيجيريا) في ٢٤-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بإعادة هيكلة وكالة الأنباء الافريقية على أساس خطة الانعاش التي قدمتها اليونسكو على النحو الوارد في القرار رقم ١ (د - ٦) الصادر عن المؤتمر المذكور ،

وإذ يرغب في تحويل وكالة الأنباء الافريقية الى وكالة أنباء قارية صالحة للبقاء والمنافسة دون الإضرار بالأهداف القارية الشاملة التي انطلقت منها :

١ - يصدق على التوصية الصادرة عن مؤتمر وزراء الإعلام الافريقيين بإعادة هيكلة وكالة الأنباء الافريقية ويخول هذا المؤتمر سلطة إعادة النظر في الصفة القانونية للوكالة طبقا لهذا :

٢ - يدعو جميع الدول الأعضاء الى دعم الوكالة القارية ماليا وأديبيا وسياسيا خلال فترة الثلاث سنوات الانتقالية .

AHG/RES.213 (XXVIII)

قرار

بشأن تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الافريقية

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داکار ، السنغال خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه الى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

../..

92-52787

إذ يدرك التحديات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تعرقل التنمية المتناسقة السلسلة المطردة في القارة وتشديد صرح مجتمع مدني حر وديمقراطي يتفق مع الأمانى المشروعة للشعوب الافريقية ،

وإذ يذكر بالقرارات السابقة التي تؤكد ضرورة تعزيز التضامن والتنسيق والتشاور بين الدول الأعضاء على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتأييد قضايا الحرية والعدالة والسلام ،

وإذ يؤكد من جديد تمسكه بالأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ولا سيما أحكام الفقرة الفرعية (١) من المادة ٧ والفقرات الفرعية ٢ و ٣ و ٥ من المادة ٣ والمادة (٦) بشأن تعزيز التضامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ،

يقرر :

١ - دعوة الدول الأعضاء الى احترام مبادئ حسن الجوار ومنع استخدام أراضيها من جانب أفراد أو مجموعات سعيا الى الإضرار بدول أخرى أعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ؛

٢ - عدم السماح لأي حركة تستغل الدين والاختلافات العرقية أو غير ذلك من الاختلافات الاجتماعية والثقافية للقيام بأنشطة معادية ضد الدول الأعضاء وكذلك الامتناع عن تقديم أي دعم لأي مجموعة يمكن أن تقوض استقرار وسلامة أراضي الدول الأعضاء والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان الافريقية بغية تطويق ظاهرة التطرف والارهاب ؛

٣ - تعزيز المشاورات حتى تسود قيم التسامح والاعتدال والتضامن في العلاقات البلدان الافريقية فضلا عن تجنب كافة أشكال الشقاق .

AHG/RES.214 (XXVIII)

قرار

بشأن ترشيح افريقي لمنصب المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه الى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يأخذ في الاعتبار أن الولاية الحالية للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، تنتهي مع نهاية سنة ١٩٩٢ ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الأهمية الحيوية للزراعة على الصعيد العالمي ودورها الكبير في اقتصادات البلدان الافريقية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار الأثر السلبي لادخفاض الإنتاج الزراعي الفردي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا وما تملكه منظمة الأغذية والزراعة من إمكانات لتحسين الوضع في هذا القطاع ،

وإذ يأخذ علما بأن المرشح الذي قدمته السنغال لشغل منصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، يكتسب تدريجا رفيع المستوى في العلوم الزراعية والاقتصاد الريفي ، وله أيضا خبرة واسعة في الشؤون الاقتصادية والدبلوماسية الدولية ،

١ - يقرر اعتماد ترشيح الدكتور جاك ديوف (السنغال) لمنصب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة الذي سيتم شغله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ؛

٢ - يطلب من وزراء الشؤون الخارجية ووزراء الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، أن يقوموا بالمساعي اللازمة لادجاح هذا الترشيح الوحيد من افريقيا ؛

٣ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة ، الى تقديم مساعدتها لمرشح افريقيا ؛

- ٤ - يفوض الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لوضع هذا القرار موضع التنفيذ ؛
- ٥ - يطلب أيضا من الأمين العام أن يقدم تقريرا حول هذه المسألة الى الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية .

AHG/RES.215 (XXVIII)

قرار

حول تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي والجامعات الإفريقية في تنمية افريقيا

إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته العادية الثامنة والعشرين في داكار ، السنغال ، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه الى ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

إذ يلاحظ العناية البالغة التي توليها الدول الأعضاء لتنمية مراكز التدريب والبحوث ، منذ انعقاد الدورة التاسعة لمجلس الوزراء في تموز/يوليه ١٩٦٨ - قرار رقم ١١٦ (د - ٩) ،

وإذ يأخذ في الحسبان الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء ، على المستويين الوطني والإقليمي الفرعي ، لتعزيز التنمية من خلال مؤسسات التعليم العالي والجامعات الإفريقية ،

وإذ يأخذ في الاعتبار دور ومكانة مؤسسات التعليم العالي والجامعات في دعم الحرية والكرامة والديمقراطية من جهة ، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى ،

ووعيا منه بالتقدم الذي تم في هذا الاتجاه ، وكذلك بالصعوبات التي تعترض هذا السبيل ،

وإذ يضع في الحسبان توصيات ونتائج مختلف اجتماعات التشاور بشأن مستقبل مؤسسات التعليم العالي والجامعات الإفريقية ،

وإذ يؤكد على أن مهمة مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية هي المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والبشرية في القارة الأفريقية على العموم ، وذلك عن طريق تدريب أخصائيين ، رفيعي المستوى ، وتكثيف البحوث لصالح المجتمعات المحلية والإقليمية والوطنية ،

١ - يطلب من الدول الأعضاء :

(أ) أن تواصل التفكير بشأن إعادة النظر في سياسة وأهداف ووظائف وممارسات مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية ، واضعة في الحسبان ضرورة إعادة تنشيطها وجعلها أكثر فعالية وأكثر مواهبة مع احتياجات المجتمعات الأفريقية ؛

(ب) أن تبحث عن الطرق والوسائل التي تمكن من مساعدة مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية ، على القيام بمهمتها وتأدية وظيفتها ، بفضل إقامة هياكل أكثر مواهبة ، وتطبيق أساليب تسمح بالابتكار الناجح في مجال الإدارة ؛

(ج) أن تقدم مساندتها لتعزيز التدريب والإدارة في مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية ، وتحقيق تفتحها على مختلف قطاعات المجتمع ولا سيما إقامة علاقة أوثق مع الصناعة والزراعة ومع القطاعات المنتجة بشكل عام ؛

(د) أن تعمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية على المستويين الإقليمي والفرعي والإقليمي ؛

٢ - يثني على الجهود التي تبذلها منظمة اليونسكو في سبيل تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات الأفريقية التي برهنت على فعاليتها ، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، واتحاد الجامعات الأفريقية ، لا سيما في إطار برنامجها الخاص "أولويات أفريقية" المعتمد خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو سنة ١٩٨٩ ، والذي يأخذ في الحسبان الاهتمامات الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ، وخطة عمل لاجوس ؛

٣ - يوجه نداء إلى المدير العام لمنظمة اليونسكو لاشراك الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في المبادرات التي يقوم بها في هذا المجال ، وفي تنفيذ الإجراءات المتخذة .

AHG/RES.216 (XXVIII)

قرار
بشأن الإيدز وأفريقيا : برنامج للعمل

الجمعية العمومية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المجتمعمة في لقاء القمة الثامن والعشرين في داكار من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

بعد دراسة الوثيقة المعنونة "الإيدز وأفريقيا : برنامج للعمل" ،

وإذ تشير إلى الاعلان AHG/DECL.3-(XXVII) بشأن الأزمة الصحية الراهنة في أفريقيا ، المعتمد في أبوجا ،

وإذ تشير كذلك إلى القرارات CM/Res 1165(XLVIII) و CM/Res 1302(LII) الصادرين عن مجلس الوزراء في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على التوالي ، وإذ تشير إلى القرارات CAMH/Res 11(II) ، CAMH/Res 6(III) ، CAMH/Res 6(IV) Rev.1 ، لمؤتمر وزراء الصحة الأفارقة بشأن الإيدز في أفريقيا ،

وإذ تعترف بخطورة وتدهور حالة الإيدز بسبب العدد المتزايد من الناس الذين يصابون بعدوى فيروس الإيدز في أفريقيا ،

وإذ تدرك أن الوقاية الأولية من العدوى تقوم على التثقيف الفعال وعلى ما يترتب عليه من تغييرات سلوكية ترمي إلى تأمين ممارسات جنسية مأمونة ، وهي استراتيجيات فعالة تتطلب اتخاذ إجراءات قوية ومتضافرة ومتواصلة تقوم على المجتمع ،

وإذ تدرك أن زيادة كبيرة في أعداد اليتامى وفقراء الريف والحضر أخذت تبرز في أفريقيا نتيجة لهذا الوباء ،

وإذ تشعر بالقلق لعدم وجود علاج شاف للإيدز في الوقت الحاضر ولأن العقاقير المتاحة ، التي لا تؤدي إلا إلى إطالة أعمار مرضى الإيدز ، تتجاوز الإمكانيات المالية لدولنا الأعضاء ،

١ - توصي جميع رؤساء الدول والحكومات :

- (١) بأن لا يدخروا وسعاً في مكافحة هذا المرض القاتل على نحو ثابت ؛
- (٢) بأن يعلنوا الالتزام السياسي الكامل بإعطاء الأولوية القصوى للوقاية من الإيدز ، وبأن يعبثوا كافة القيادات الوطنية والمحلية والتقليدية والدينية للنضال ضد الإيدز عن طريق إحداث تغيير سلوكي لدى الفرد والجماعات وعن طريق تخصيص القدر الكافي من الموارد الداخلية والخارجية على حد سواء ؛
- (٣) بأن يحاربوا كل أشكال الممارسات التمييزية والوصم التي يتعرض لها مرضى الإيدز والعمل بنشاط لحماية المجموعات الحساسة ، بمن فيها النساء والأطفال ؛
- (٤) بأن ينشؤوا آليات من شأنها تيسير وضمان التعاون والتنسيق بين البلدان وبين القطاعات وكذلك التكامل مع سائر البرامج الصحية الملائمة ذات العلاقة بالموضوع من أجل مكافحة الإيدز في الأجل الطويل ؛

٢ - توجه

- (١) جميع وزراء الصحة الأفارقة إلى أن يعمدوا ، بالتعاون مع القطاعات الحكومية المناسبة الأخرى ، إلى زيادة تطوير خطة عمل شاملة يمكن تنفيذها للوقاية من الإيدز ومكافحته ؛
- (٢) جميع قطاعات الحكومات الأفريقية أن تشترك دون إبطاء في أنشطة البحوث المتصلة بنهم الإيدز والوقاية منه ومكافحته في أفريقيا ؛

٣ - تطلب إلى

- (١) المجتمع الدولي وجميع الوكالات الدولية أن تزيد من دعمها المالي وأن تبرز مدخلاتها للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تخفيف عواقب الإيدز الصحية والاجتماعية والاقتصادية الساحقة ؛

(٢) المؤسسات البحثية الدولية التابعة للجهات المانحة والوكالات الدولية أن تتعاون مع الباحثين العلميين الأفارقة من أجل تكثيف جهودهم البحثية الأساسية والسريية في انتاج لقاحات وعقاقير ناجعة وميسورة ضد الايدز ؛

(٣) الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية أن تعزز وتنمي الخدمات الصحية التي تقدمها في مجالات البنية الأساسية والمعدات والتدريب والمحافظة على العاملين الصحيين من أجل تأمين استمرارية الجهود الطويلة الأجل في مجال مكافحة الإيدز ؛

(٤) المؤسسات الوطنية أن تقوم ، بدعم من الوكالات الدولية ، بأشطة بحوث وفقاً لأعلى المستويات التقنية والأخلاقية في كافة المجالات المتصلة بالإيدز ،

٤ - تناشد

كافة الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية وكذلك المنظمات غير الحكومية ، أن تعمل مع الحكومات الافريقية من أجل تنفيذ هذا القرار في الوقت المناسب ،

٥ - تطلب إلى

(١) الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ، بتشجيع تنفيذ برنامج العمل المقترح الذي اعتمده مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الثامن والعشرون ؛

(٢) الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقوم ، بالتعاون مع كافة الدول الأعضاء وبدعم من منظمة الصحة العالمية وسائر الوكالات الدولية ، برصد تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن إلى مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء الدول والحكومات .

* * *

AHG/RES.217 (XXVIII)

قرار شكر

نحن رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المجتمعين في دورتنا العادية الثامنة والعشرين في داكار بالسنگال خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى أول تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

بعد أن استمعنا إلى تقرير الأنشطة الشامل المقدم من فخامة الرئيس ابراهيم باداماسي بابنجيدا رئيس الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمرنا ،

وبعد أن تابعا - باهتمام بالغ - ما بذله من جهود دؤوبة بغية تحقيق وتعزيز مبادئ وأهداف الوحدة الافريقية ،

وبعد أن سجلنا - بارتياح - رؤيته الواقعية للمشاكل الافريقية وتضانيه والتأييد المطلق الذي ما فتئ يقدمه لقضية الوحدة الافريقية ولكرامة الشعوب الافريقية وسعادتها ،

وبعد أن لاحظنا بارتياح عميق الفعالية والتبصر والروح المنهجية التي أدار بها فخامة الرئيس عبده ضيوف أعمال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمرنا ،

وإذ نعرب عن تأثرنا - بوجه خاص - بالاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين حظينا بهما من جانب حكومة وشعب السنغال في ظل القيادة المتبصرة لفخامة الرئيس عبده ضيوف ،

وإذ نأخذ في الاعتبار ما تنهض به الحكومة السنغالية من دور رئيسي في توطيد أركان الوحدة الافريقية وتعزيز السلام والتنمية في افريقيا وكذلك كفالة الرخاء للشعوب الافريقية ،

وإذ نأخذ في الاعتبار ما حققه الأمين العام لمنظمتنا الدكتور سالم أحمد سالم من عمل جيد ،

١ - ذهنى وشكر بشدة فخامة الرئيس ابراهيم باداماسي بابنجيدا رئيس الدورة العادية السابعة والعشرين لمؤتمرنا على تقريره الممتاز الحافل بالتعاليم ؛

- ٢ - نعرب عن عميق الامتنان والتقدير لفخامة الرئيس ابراهيم باداماسي بابنجيدا لما تحلى به من تفان رائع في أداء مهمته :
- ٣ - نعرب أيضا عن ارتياحنا الكامل لفخامة الرئيس عبده ضيوف للكفاءة والفعالية والتبصر والروح المنهجية التي أدار بها أعمال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمرنا :
- ٤ - نعرب كذلك عن عميق الامتنان لفخامة الرئيس عبده ضيوف ولحكومة وشعب السنغال لما أحاطونا به من استقبال حار جدير "بالتيرادجا" التقليدي والأخوي السنغالي وكذلك لما شملونا به من اهتمام خاص طوال إقامتنا على أرض السنغال :
- ٥ - نعرب ، في النهاية ، عن خالص الشكر وعظيم الارتياح للأمين العام والعاملين في منظماتنا لما حققوه من عمل ممتاز .

- - - - -